الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

الموضوع:

أثر المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990– 2020

من إعداد الطلبة:

سفيان عوادي

خليل سيف الدين غبني

نصر الدين بن علي

تحت إشراف الأستاذ (ة):

د. سعيدة نيس

المشرف المساعد: أ.د هشام لبزة

لجنة المناقشة

د. جديدي موسى	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
د. نيس سعيدة	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا ومقررا
د. بقاط حنان	أستاذ محاضر – أ –	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 /2022

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ

ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾

فاطر : 28

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي

بسنته اهتدينا وبالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا وبسورة العلق

أنارت دربنا وفتحت طريق العلم أمام أعين الأنام.

وعليه لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان

للأستاذة: د "نيس سعيدة"

والمشرف المساعد: أ.د "هشام لبزة"

الذي أناروا دربنا بنصائحهما وإلى كل من قدم لنا يد العون في

انجاز هذا العمل المتواضع

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على رسول الله أما بعد

أهدي ثمرة هذا العمل و نجاحي

إلى عائلتي الكريمة و خاصة أمي رعاها الله و حفظها و أبي رحمه

الله برحمته الواسعة إلى جميع الأقارب

إلى كل من له مودة لي

و إلى كل من ساعدني و قدم لي يد العون من أصدقاء و زملاء.

سفيان

الإهداء

﴿ واخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا وبالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا وبسورة العلق أنارت دربنا وفتحت طريق العلم أمام أعين الأنام.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي اللّذان سهرا من أجل تربيتي وتعليمي، أطال الله في عمرهما، إلى كل أفراد عائلتي كل باسمه ومقامه، إلى كل من علمني حرفا وأنار لي دربا إلى كل من لم يذكرهم قلمي ولم ينساهم قلبي.

خليل سيف الدين

الإهداء

إلى أعز ما نملك في الوجود، إلى الوالدين الكريمين حفظهما

الله لنا وأطال في عمرهما.

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال المراحل الدراسية

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

نصر الدين

ملخص الدراسة

تعتبر قضية البطالة في الوقت الحاضر إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها، حيث تعكس تشوهات في كل من جانب العرض والطلب على القوى العاملة نتيجة لعوامل ديموغرافية واقتصادية و اجتماعية، هذه المشكلة كانت محل بحثنا حيث تم قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وذلك بعد معالجته من جانبين: جانب خاص بالإطار النظري حول البطالة، وتحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري، وكذا الإطار النظري بالاقتصاد القياسي ومن ثم دراسة قياسية في الجانب التطبيقي ببناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة بعد التعرف على منهجية الاقتصاد القياسي.

حيث تم تقدير العلاقة بين معدل البطالة من جهة، وكل من: معدل الاستثمار ومعدل التضخم ومعدل النفقات العامة ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 باستخدام طريقة نموذج المربعات الصغرى.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي، النفقات العامة، الاستثمار، طريقة المربعات الصغرى.

Abstract

The issue of unemployment at the present time is one of the main problems facing most countries. The world, with its different levels of progress and systems, reflects distortions on both the supply side and the demand for manpower as a result of demographic, economic, and social factors.This problem is the subject matter of our research, where the impact of economic variables on unemployment rates in Algeria during the period (1990-2020) was measuredafter treating it from two sides: an aspect of the theoretical framework on unemployment, and an analysis of the reality of unemployment in the Algerian economy, as well as the theoretical framework for econometrics. Then, a standard study on the practical side by building a standard model was used to measure the impact of economic variables on the rate of unemployment after learning about econometrics methodology. The relationship between the unemployment rate on the one hand, and both of the investment rate, the inflation rate, the public expenditure rate, and the economic growth rate during the period from 1990-1920 on the other hand were estimated using the least squares model method.

Keywords: economic growth, inflation, investment, least squares method, public expenditures, unemployment

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	II
الإهداء	III-V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VIII
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XII
قائمة الملاحق	XIII
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للظواهر الاقتصادية وعلاقتها بالبطالة	
تمهيد:	**6**
المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة البطالة	**7**
المطلب الأول: ماهية البطالة	**7**
الفرع الأول: تعريف البطالة	**7**
الفرع الثاني: طريقة قياس البطالة	**8**
المطلب الثاني: أنواع البطالة	**10**
المطلب الثالث: أسباب البطالة وآثارها	**11**
الفرع الأول: أسباب البطالة	**11**
الفرع الثاني: آثار البطالة	**14**
المبحث الثاني: الظواهر الاقتصادية وعلاقتها بالبطالة	**17**
المطلب الأول: التضخم	**17**
الفرع الأول: ماهية التضخم	**17**

الفرع الثاني: أسباب التضخم وأنواعه	19
الفرع الثالث: علاقة التضخم بالبطالة	22
المطلب الثاني: النفقات العامة	25
الفرع الأول: تعريف النفقات العامة وأنواعها	25
الفرع الثاني: علاقة النفقات العامة بالبطالة	28
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي	29
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وقياسه	29
الفرع ثاني: أنواع النمو الاقتصادي	32
الفرع الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة	33
المطلب الرابع: الاستثمار	35
الفرع الأول: تعريف الاستثمار وتصنيفاته	35
الفرع الثاني: أدوات الاستثمار ومحدداته	39
الفرع الثالث: أهمية الاستثمار وأهدافه	45
الفرع الرابع: علاقة الاستثمار بالبطالة	47
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على البطالة خلال الفترة(1990-2020)	
تمهيد	51
المبحث الأول: الدراسات السابقة	52
المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية	52
المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية	56
المبحث الثاني: الدراسة القياسية	61
المطلب الأول: دراسة تحليلة وصفية لمتغيرات الدراسة	61
الفرع الأول: دراسة تحليلة وصفية لمعدلات البطالة	61

الفرع الثاني: دراسة تحليلة وصفية لمعدلات النمو الاقتصادي	62
الفرع الثالث: دراسة تحليلة وصفية لمعدلات التضخم	63
الفرع الرابع: دراسة تحليلة وصفية لمعدلات النفقات العامة	66
الفرع الخامس: دراسة تحليلة وصفية لمعدلات الاستثمار	67
المطلب الثاني: صياغة نموذج الدراسة	68
الفرع الأول: النموذج الأول	69
الفرع الثاني: النموذج الثاني	69
الفرع الثالث: النموذج الثالث	70
المطلب الثالث: تقدير النموذج القياسي	70
الفرع الأول: تقدير النموذج الأول	70
الفرع الثاني: تقدير النموذج الثاني	72
الفرع الثالث: تقدير النموذج الثالث	73
المطلب الرابع: الدراسة الاقتصادية و الاحصائية للنماذج المقدرة	73
الفرع الأول: الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الأول	74
الفرع الثاني: الدراسة الاقتصادية و الاحصائية للنموذج الثاني	78
الفرع الثالث: الدراسة الاقتصادية و الاحصائية للنموذج الثالث	82
الفرع الرابع: المفاضلة بين النماذج الثلاثة المقدرة	86
خلاصة الفصل	88
الخاتمة	90
قائمة المراجع	93
الملاحق	100

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نتائج تقدير النموذج الأول	70
02	نتائج تقدير النموذج الثاني	72
03	نتائج تقدير النموذج الثالث	73
04	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر الأول	76
05	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر الثاني	80
06	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر الثالث	84

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى فيلبس الأصلي	24
02	أثر الإنفاق العام على البطالة وفقا للمدرسة الكينزية	29
03	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020	62
04	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	63
05	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	64
06	تطور معدلات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	66
07	تطور معدلات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	67

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	**معدلات البطالة**	100
02	**معدلات التضخم**	101
03	**معدلات النمو الاقتصادي**	102
04	**معدلات النفقات العامة**	103
05	**معدلات الاستثمار**	104
06	**أسعار الناتج الاجمالي**	105
07	**إحصائيات البطالة**	106
08	**إحصائيات التضخم**	107
09	**إحصائيات النمو الاقتصادي**	108
10	**إحصائيات النفقات العامة**	109
11	**إحصائيات الاستثمار**	110

المقدمة

تواجه معظم الاقتصاديات وخاصة اقتصاديات الدول النامية عديد المشاكل ، لعلّ أهمها ظاهرة البطالة التي تعوّق عملية التنمية، فضلا عماّ يترتب عليها من الآثار السلبية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، وصحيح أنّ البطالة من المظاهر العالمية غير أنّ حجمها يتفاوت من بلد لآخر.

والجزائر كغيرها من دول العالم مازالت تعاني من مشكلة البطالة، فالجدير بالذكر هذه الأخيرة كونها أصبحت تعدّ من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري إذ تشكّل إهداراً لعنصر العامل البشري، حيث تأثّر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات بالأزمات الاقتصادية نتيجة انخفاض عوائد البترول والتي بدورها أدّت إلى ضعف الاقتصاد بشكل عام، مما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لأجل التخفيض من حدّة هذه الظاهرة.

إنّ الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر شملت جميع النواحي والتي من بينها البطالة، حيث غيّرت تلك السياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية، سواء كانت جزئية كتوجه المؤسسات إلى اعتماد تكنولوجيات حديثة، أو كانت كلية كالتضخم، معدلات النمو، الناتج المحلي الإجمالي....الخ.

في هذا العرض سنحاول معرفة أهم المتغيرات التي ستؤثر على ظاهرة البطالة في الجزائر، مما يستلزم ذلك استخدام بعض الأساليب الكمية التي تساعدنا على بناء نموذج قياسي يفسر لنا طبيعة هذه العلاقة، وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح التساؤل الآتي:

- **الإشكالية:**

❖ ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن بناء نموذج اقتصادي وقياسي لظاهرة البطالة في الجزائر ؟
- ما هي الطريقة الأنسب الذي يمكن الاعتماد عليها في هذه الدراسة ؟
- هل يوجد هناك علاقة في المدى الطويل بين البطالة ومحدداتها ؟

➢ **الفرضيات:**

1.نعم يمكن بناء نموذج اقتصادي وقياسي لظاهرة البطالة في الجزائر.

2.تعد طريقة المربعات الصغرى هي الطريقة الأنسب لدراسة هذه العلاقات.

3.نعم توجد علاقة طويلة المدى بين البطالة ومعدل التضخم.

➢ **مبررات اختيار الموضوع:**

1.مبررات ذاتية:

- الرغبة في التعرف على موضوع البطالة وعلى أهمّ المفاهيم التي تتعلق به.
- توفر الإحصائيات لأجل التحليل والدراسة.

2.مبررات موضوعية:

- انتشار ظاهرة البطالة بمعدلات مرتفعة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- يعدّ موضوع البطالة من أهمّ المواضيع الاجتماعية و الاقتصادية التي تمسّ العصر.
- القيمة العلمية للموضوع.

➢ **أهداف الدراسة:**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- محاولة بناء نموذج قياسي من أجل معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر.
- تحديد أهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على ظاهرة البطالة.
- معرفة العلاقة التي تربط بين ظاهرة البطالة وأهمّ المتغيرات الاقتصادية ضمن الدراسة.

➢ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- البطالة إذ تعتبر موضوع هام وحساس يؤثر في الاقتصاد الجزائري، ودراسة أهم الآثار المترتبة عنها في الجزائر.
- معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي يجب التأثير عليها للتخفيف من حجم البطالة.

➢ **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** ارتكزت الدراسة على حالة الجزائر وهذا من أجل معرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة في الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** دراستنا كانت في الفترة الممتدّة من (1990-2020).

➢ **المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:**

لمعالجة هذا الموضوع سيتم إتّباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، كما سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى لدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة، وسيتم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EVIEWS10) لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

➢ **صعوبات البحث:**

أي بحث يتم إنجازه لا يخلوا من أية صعوبات أو عراقيل ونذكر منها:

- تشعّب الموضوع واتساعه مما أوجد صعوبة التحكم فيه.
- اختلاف البيانات مما شكّل لنا صعوبة في انتقاء المعلومات الأنسب من بينها.
- حدوث أزمة كورونا مما أدّى إلى غلق المكتبات في الجامعة.

➢ **هيكل البحث:**

من أجل تبسيط إشكالية البحث ومحاولة إحاطة الموضوع من كلّ جوانبه، ارتأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى مبحثين نظري وتطبيقي كما يلي:

الفصل الأول تضمّن مبحثين حيث المبحث الأول تناول مفهوم البطالة وكذا مختلف أنواعها وأسبابها، بالإضافة إلى طرق قياسها وآثارها والنظريات المفسرة لها، وفي المبحث الثاني تحدثنا عن المتغيرات الاقتصادية و علاقتها بالبطالة.

الفصل الثاني تضمّن الجانب القياسي لمحدّدات البطالة حيث تمّ تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تضمّن الدراسات السابقة، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الدراسة القياسية حيث قمنا بدراسة تحليلية وصفية لمتغيرات الدراسة وصياغة النموذج وتقديره وكذلك المفاضلة بين النماذج.

الفصل الأول

الإطار النظري للظواهر الاقتصادية وعلاقتها بالبطالة

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة البطالة

المطلب الأول: ماهية البطالة

المطلب الثاني: أنواع البطالة

المطلب الثالث: أسباب البطالة وآثارها

المبحث الثاني: الظواهر الاقتصادية وعلاقتها بالبطالة

المطلب الأول: التضخم

المطلب الثاني: النفقات العامة

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي

المطلب الرابع: الاستثمار

تمهيد:

لاشك في أن واحدة من أكبر المشاكل التي تواجه معظم الدول النامية هي البطالة، ويمكن اعتبار البطالة سببا للفقر و الهدر الاقتصادي

كذلك سوف نعتمد في تحديد أهم المتغيرات التي تفسر ديناميكية معدلات البطالة في الجزائر أولا، على المساهمات النظرية الاقتصادية في تفسير هذا التغير سواء في المدى القصير أو المدى البعيد؛ ثانيا تحديد المستوى الذي سوف نعتمد عليه في إجراء الدراسة سواء كان مستوى التحليل الجزئي أم المستوى الكلي.

أيضا طبيعة المتغيرات الاقتصادية و كذا البيانات الاقتصادية تحت الدراسة، ومدى توافرها. قمنا بتحديد نموذج خاص بالجزائر انطلاقا من هذه الاعتبارات، و لم ندخل العديد من المتغيرات في النموذج، وإنما حاولنا الارتكاز على بعض العوامل الأساسية. حاولنا الاستعانة بعدد من الدراسات التطبيقية على الدول النامية بهدف محاكاتها صياغة و إعداد النموذج لتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تفسر التغير في معدلات البطالة.

ومن أجل التطرق للجوانب النظرية لظاهرة البطالة وارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية ودراسة المفاهيم تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة البطالة

المبحث الثاني: الظواهر الاقتصادية وعلاقتها بالبطالة

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة البطالة

المطلب الأول: ماهية البطالة

وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقًا وحاضرًا ولا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، وقد شغلت البطالة حيزاً كبيراً في التحليل الاقتصادي وكانت من أخطر المشاكل المعروفة وعلاقتها بالظواهر الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف البطالة

1- تعريف البطالة لغة واصطلاحا

1-1- لغة:

إن اللفظ في اللغة، قد أتى من الفعل بطل وبطُل، وله معاني كثيرة، ومنها أنه يعني التعطل، وأنه يقال بطل الأجير (بالفتح) يبطل بطالة وبطالة أي تعطل، فهو بطال.

وذكر في المعجم الوسيط أن كلمة البطالة هي من بطل الشيء بطلاً وبطولاً وبطلاناً ذهب ضياعاً ويقال بطل دم القتيل، وذهب دمه بطلاً: إذا قتل ولم يأخذ له ثأر أو دية، وبطالة إذا تعطل فهو بطال[1].

1-2-اصطلاحا:

تعريف البطالة بالمفهوم الاقتصادي: "التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وقد تكون بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية، وتضاعف تأثيراتها الضارة إذا استمرت لمدة طويلة، وخاصة في أوقات الكساد الاقتصادي، وكان الشخص عائلاً أو ربًا لأسرة، حيث تؤدي إلى تصدع الكيان الأسري، وتفكك العلاقات الأسرية، وإلى إشاعة مشاعر البلادة والاكتئاب[2].

يقول أحد الباحثين[3] في تعريف البطالة: (إن الشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية وجاء في معجم مصطلحات القوى العاملة البطالة هي: (عدم

---

[1]- محمد محمد عياد محمد، **بطالة الجامعيين في مصر (التشخيص العلاج)**، بحث منشور على شبكة العنكبوتية :maed.journals.ekb.eg .

[2]- مصطفى عراقي، **البطالة نظرة واقعية .. وحلول عملية، ورقة عمل**، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2009م، ص 7.

[3]- عمر محمد علي محمد، **((مشكلة العطالة))**، نشر المجلس القومي للبحوث، السودان، 1974م، ص 13.

توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه)[1].

ويقول الدكتور راشد البراوي: (البطالة في أوسع معانيها عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الانتاج). وجرى العرف على استخدام مصطلح البطالة عند الحديث عن العمل. وطبقًا لهذا المفهوم (يكون العاطلون هم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه، ولكن لا تتوافر لهم فرصة الحصول عليه)[2].

تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة بأنها: "الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل، والقادرين عليه، والمؤهلين له – بالنوع والمستوى المطلوبين، والراغبين فيه والباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة[3].

الفرع الثاني: طريقة قياس البطالة

إن التعرف على ظاهرة البطالة يتطلب بالضرورة قياسها لبيان حجم المشكلة أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة.

ويتعين أن نميز بين مقياسين للبطالة هما الرسمي والعلمي.

1- المقياس الرسمي للبطالة: يعرف معدل البطالة وفقا لهذا القياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة.

[1]- أحمد بدوي، محمد مصطفى، **معجم مصطلحات القوى العاملة**، نشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1984م، ص 224.

[2]- راشد البراوي، **الموسوعة الاقتصادية**، نشر دار الشروق، جدة، 1399هـ، ص 94.

[3]- مصطفى عراقي، مرجع ساق ذكره، ص 7.

أي أن قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

وعلى الرغم من بساطة هذا المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا، وهو المقياس الذي تأخذ به الدول كافة، وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.

وتختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى وتتمثل أهم أوجه الاختلاف في النقاط التالية:

- الفئة الزمنية المحددة للعمل.
- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة.
- الفئة العمرية

2- المقياس العلمي للبطالة: وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما تك ون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة، يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، و يحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

و يتم حساب معدل البطالة كالآتي:

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{\text{إنتاجية متوسطة فعلية}}{\text{إنتاجية متوسطة محتملة}}$$

وتعرف الإنتاجية المتوسطة المحتملة على أنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع أي متوسط الإنتاجية الذي يتم تحقيقه فعلا.

الناتج المحتمل = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة

الناتج الفعلي = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة الفعلية[1].

المطلب الثاني: أنواع البطالة

1- البطالة الدورية: ينتج هذا النوع عن تعاقب الدورات الاقتصادية بين مرحلتي الرواج والركود التي تتميز بتقلص الطلب الاستهلاكي مما يجبر أصحاب الأعمال التخفيض من الإنفاق الاستثماري وما يترتب عليه من تخفيض لساعات العمل في مرحلة أولى ثم تسرين العمال في مرحلة ثانية ، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

2- البطالة الاحتكاكية: تحدث هذه البطالة نتيجة للتنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، ومن الجلي أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي انتفاء الصلة بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف.

3- البطالة الهيكلية: يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، وتؤدي لإيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه. وقد تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لحدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة أساسا لتغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، كما أن البطالة الهيكلية، من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل ومن أمثلة ذلك دخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، وفي هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية، وما تتطلب الوظائف المتاحة من ناحية أخرى.

[1]- عمار بهاليل نجاح، **البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية -دراسة ميدانية أجريت بولاية قالمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018/2017م، ص 38، 39.

4- البطالة السافرة: يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين في و الباحثين عن عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى و لهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، كما أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو دورية أو هيكلية.

5- البطالة المقنعة: تعبر عن تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيء تقريبا، وبحيث إذا سحبت من مناصب عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض و ينتشر هذا النوع من البطالة خصوصا في قطاع الخدمات العمومية بسبب زيادة التوظيف الحكومي.

6- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: وهناك تصنيف آخر للبطالة حسب إرادة الشخص المتعطل عن العمل وهي البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية، فالأولى هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن. أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد[1].

المطلب الثالث: أسباب البطالة وآثارها

الفرع الأول: أسباب البطالة

تختلف أسباب البطالة من بلد إلى آخر وحتى في نفس البلد من منطقة إلى أخرى نظرا لمستوى التطور الاقتصادي وللظروف الاجتماعية والسياسية السائدة، لذا يمكن تقسيم أسباب البطالة إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية.

[1]- ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، **البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000م، ص 116، 117.

1- الأسباب الاقتصادية:

تختلف أسباب البطالة باختلاف مستوى التطور الاقتصادي الذي وصل إله البلد، لذا يمكن التمييز بين العوامل التي تسبب هذه الظاهرة في البلدان الصناعية والبلدان النامية

1-1-البلدان المتقدمة:

- نشأت البطالة ونمت مع نمو الثورة الصناعية والتطور التقني والتكنولوجي الذي أدى إلى إحلال الآلة محل الإنسان

- البحث عن العمالة الرخيصة ذات الإنتاجية العالية، وهذا ما حدث في الشركات العالمية الكبرى المتعددة الجنسيات عند بحثها عن عمالة رخيصة تؤدي نفس الغرض في بلدان أخرى مما أدى إلى تعطل العمالة في البلد الأم

- هيكل الاقتصاد الرأسمالي الذي يسعى دائما إلى البحث عن الأرباح المتزايدة بأقل عمالة ممكنة مما دفع الحكومات إلى انتهاج سياسات اقتصادية انكماشية من خلال تقليص الإنفاق العام مما أدى إلى تقليص الطاقة الإنتاجية ومن ثم انتشار البطالة.

- إعانات البطالة تشجع بعض الأفراد على البطالة خاصة إذا وصلت إلى مستويات الأجور.

1-2-البلدان النامية:

- التغير في هيكل الاقتصاد: عندما يعتمد تطور الاقتصاد الانتقال من قطاع اقتصادي إلى قطاع اقتصادي آخر مثل الذي حدث في البلدان الزراعية عند انتقالها إلى بلدان تعتمد على استخراج النفط، في هذه الحالة سيعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على قطاع معين وإهمال القطاعات الأخرى مما يؤدي إلى انتشار البطالة.

- الهجرة الداخلية إلى مواطن الصناعة: ينتج عن هذه الظاهرة إفقار المناطق الريفية من العمالة وتضخيم عدد الباحثين عن عمل في المدن.

- إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية.

- عدم ربط احتياجات التنمية الاقتصادية بمخرجات الأنظمة التعليمية .

– الاعتماد بشكل متزايد على الأنشطة الإنتاجية كثيفة رأس المال على حساب العمالة.

– تفاقم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية والتي تتطلب لحلها انتهاج سياسات اقتصادية انكماشية مثل ارتفاع المديونية الخارجية[1].

2– الأسباب الاجتماعية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر في كل من الأسباب السياسية والاقتصادية الخاصة بالبطالة ومن أهم الأسباب الاجتماعية نذكر:

– ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر، والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة.

– غياب التنمية المحلية للمجتمع والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الإيجابية التي يقدمها قطاع الاقتصاد للمنشآت.

– عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم مما يؤدي إلى غياب التثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة.

– غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل.

3– الأسباب السياسية:

الأسباب السياسية للبطالة هي كافة المؤثرات المرتبطة بالبطالة والمتعلقة في السياسة الخاصة لدولة ما، ومن أهمها:

– انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية

– انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول

– غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية[2].

[1]– نيس سعيدة، **محاضرات في مادة السياسات الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر، 2021/2020، ص 98، 99.

[2]– رحيمي عيسى، قرقاد عادل، **العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف، 2018م، ص 148، 149.

الفرع الثاني: آثار البطالة

يترتب على انتشار البطالة آثار وخيمة لا يمكن إهمالها تؤدي إلى تحمل المجتمع أعباء اقتصادية واجتماعية وسياسية

1- الآثار الاقتصادية للبطالة:

- تؤثر البطالة بشكل سلبي على الناتج الداخلي الإجمالي إذ تؤدي انخفاضه، بحسب قانون أوكن توجد علاقة عكسية بين التغير في الناتج الداخلي الإجمالي والتغير في البطالة، حيث يؤدي ارتفاع معدل البطالة بـ 1%إلى انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي بين 2%-3%.

- البطالة تعني انعدام القدرة الشرائية للبطال أو انخفاضها بشكل حاد مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم انخفاض الطلب الكلي وانخفاض الإنتاج والاستثمار والتقليل من الصادرات وعجز ميزان المدفوعات.

- تؤدي البطالة إلى تحمل الدولة لنفقات جارية إضافية نتيجة للإعانات التي تقدمها للعاطلين عن العمل وهذا ما يؤدي إلى إحداث عجز في الميزانية العامة للدولة.

- تعتبر البطالة هدرا لقدرات العاطلين، خاصة إذا كان البطالون متعلمون حيث يضاف إلى هذا هدر الإنفاق الذي تحملوه هم الدولة خلال فترة تعليمهم وبالتالي قد تكون سببا في تخلي غيرهم على التعليم لعدم جدواه الاقتصادية حسب وجهة نظرهم.

- انتشار الأنشطة الموازية (غير الرسمية) مما يؤثر سلبا على خزينة الدولة لعدم تمكنها من اقتطاع ضرائب هذه الأنشطة مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة والتي يمكن استعمالها لصالح الاقتصاد بخلق مناصب عمل[1].

2- الآثار الاجتماعية للبطالة:

تبرز لنا ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية وإجحافها، كوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبالتالي يتضح لنا أيضاً،

[1]- نيس سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

أن البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية معاً، ليست نتيجة طبيعية للتقدم التاريخي، وبخاصة ليست نتيجة حتمية للتقدم العلمي والتقني، كما يزعم الفكر المحافظ المدافع عن المصالح والامتيازات المكتسبة ضد منطق العلم والتاريخ، وإنما هي ناجمة عن فساد وجور وخلل أساسي في النظام الاجتماعي السائد، في العملية الاقتصادية–الاجتماعية كلها الجارية اليوم في ظل العولمة وعلى جميع الأصعدة، الدولية والإقليمية والمحلية[1].

إذ يترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية حيث يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بأنواعها، وخاصة في صفوف العاطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال فترة تعطله، ويكون واقع البطالة وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش (الكسب) أشد على القطاعات الأضعف في المجتمع، وهم الفقراء والنساء، أضف لذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في بحبوحة من العيش، ومما هو جدير بالذكر انه كلما طالت فترة التعطل كلما صار ضررها جسيماً حيث تؤثر تأثيراً سلبياً على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه.

وتساعد البطالة على زيادة حالة ما يسمى بالتشرذم الاجتماعي، وتؤدي حالة التعطل الدائم والمؤقت عن العمل وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وضغوطات اقتصادية على إصابة غالبية الشباب المتعطل عن العمل بحالة من الإحباط الشديد المزمن وحالة من عدم الثقة بالنفس وخاصة لدى الشباب من حملة الشهادات المتوسطة والجامعية، مما يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالانتقام من المجتمع الذي يرفض منحهم فرصة العيش الكريم، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وتحقيق ذواتهم وتجسيد طموحاتهم من خلال تحصنهم بالعمل وأيضاً يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالهجرة إلى مجتمعات أخرى.

[1]– ماهر أحمد، **تقليل العمالة، الاسكندرية**، مصر، الدار الجامعية، د. ط، 2000م، ص 81.

2-1- جانب الصحة النفسية: تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية فمثلاً ، يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية كما ثبت أن العاطلين عن العمل تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم لم يتمكنوا من ذلك يغلب عليهم الاتصاف بحالة من البؤس والعجز.

ويعد من أهم مظاهر الاعتلال النفسي التي قد يصاب بها العاطلون عن العمل

- **الاكتئاب:** تظهر حالة الاكتئاب بنسبة أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة لأولئك ممن يلتزمون أداء أعمال ثابتة ، وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار وجود حالة البطالة عند الفرد ، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات ، وتؤدي حالة الانعزال هذه إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معايشة واقعه المؤلم وكثيراً ما تتمثل هذه الوسائل في تعاطي المخدرات أو الانتحار.

- **تدني اعتبار الذات:** يؤصد العمل لدى الإنسان روابط الانتماء الاجتماعي مما يبعث نوعاً من الإحساس والشعور بالمسؤولية ، ويرتبط هذا الإحساس بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل ، وعلى عكس ذلك فإن البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز والضجر وعدم الرضا مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني الذات وعدم احترامها.

2-2- جانب الصحة الجسمية والبدنية: إن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من العاطلين عن العمل تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني كارتفاع ضغط الدم، وارتفاع الكولسترول والذي من الممكن يؤدي إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية إضافة إلى معاناة سوء التغذية أو الاكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية[1].

[1]- ماهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

3- الآثار السياسية للبطالة:

- تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة
- تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية بما يسمى في الجزائر بالحرقة بحثا عن فرص عمل وفرص أحسن للعيش
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار للدولة وتغيير الحكومات فيها[1].

المبحث الثاني: الظواهر الاقتصادية وعلاقتها بالبطالة

يأتي الاهتمام بمواضيع البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي والنفقات العامة والاستثمار، انطلاقا من أن هذه القضايا تعد من أهم اهتمامات الخبراء والاقتصاديين وصانعي القرارات على أعلى مستوى من الهرم، بالتالي تحاول الحكومات اتباع مجموعة من الاستراتيجيات والخطط حتى تجنب هذه المشاكل أو على الأقل التقليل من الأضرار الناجمة عنها.

المطلب الأول: التضخم

سنحاول في هذا المطلب التعرف على ظاهرة التضخم وقياسها وأسبابها وأنواعها وعلاقتها بالبطالة.

الفرع الأول: ماهية التضخم

أولا: تعريف التضخم وقياسه

1- تعريف التضخم:

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا، حيث يصطدم بكثير من الغموض والمتناقضات، من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس،

[1]- رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 149، 150.

إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي (غير المألوف) للأسعار، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار، وللإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لابد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك، من أجل هذا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين:

1-1-التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم: حيث يعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون التضخم ظاهرة نقدية صرفة تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة، فحسب المدرسة النقدية التضخم النقدية التضخم يعني "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، هذا التعريف يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية، ومن بين العلماء الاقتصاديين الذي بنى تعريفه وتحليله لظاهرة التضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة:

- يعرف بيرو التضخم: "بأنه ازدياد النقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات".

- ويعرف فيمن التضخم: "بأنه ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع، والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة".

- أما بالنسبة **لكينز** فالتضخم هو: "زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج" أو "هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل".

1-2- التعاريف المبنية على خصائص ومظاهر التضخم: أصحاب هذا المعيار يعرفون التضخم على أساس الخصائص والآثار الناتجة عنه، وأهمها ارتفاعات الأسعار، ومن بين هؤلاء الاقتصاديين لدينا:

يعرف **(روبنسن)** التضخم بأنه: "ارتفاع غير منتظم للأسعار"، ويعرفه مارشال بأنه "ارتفاع الأسعار"، بينما يعرفه (فلامان) بأنه "حركة الارتفاع العام للأسعار"، أما **كلوزو** فيقول أنه "الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع".

ولقد شارك كثير من علماء المالية والاقتصاد هؤلاء في تعريفهم للتضخم على أنه الارتفاع في الأسعار حتى أصبح التعريف الشائع بين عامة الناس، ويشترط البعض في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع، ومن بين هؤلاء **كاردني**ر آكلي حيث قال بأنه "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار".

مما سبق يمكن تعريف التضخم من خلال أسبابه كظاهرة نقدية أي الإصدار النقدي الارتفاع في النفقات، كما يمكن التحدث عن التضخم كظاهرة سعريه من خلال نتائجه أي ارتفاع الأسعار[1].

2- قياس التضخم:

لقياس التضخم تعتمد الدراسات على الأرقام القياسية كالرقم القياسي لأسعار المستهلك أو الرقم القياسي لأسعار التجزئة أو الرقم القياسي لأسعار المنتج، هذه الأرقام القياسية تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات. وهكذا فإن معدل التضخم (م. ت) السنوي يعبر عليه بالنسبة المئوية لتغير الرقم القياسي للأسعار (ر. ق.) من سنة إلى أخرى.

$$\text{معدل التضخم} = [(\text{رق للسنة } ن - \text{رق للسنة } ن_{-1}) \div \text{رق } ن] \times 100$$

الرقم القياسي هو ملخص للتغير النسبي في أسعار مجموعة من السلع في وقت معين بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساسا للقياس (سنة المقارنة)[2].

الفرع الثاني: أسباب التضخم وأنواعه

1- أسباب التضخم[3]:

يمكن إرجاع ظاهرة التضخم لعدة أسباب والتي يرى فيها بعض الاقتصاديين على أنها

[1]- بلقاضي بلقاسم، **التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، مج2، العدد 28، 2013م، ص 141، 142.

[2]- نيس سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[3]- حلقوم الحاج، **دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض- سطيف-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2010/2009م، ص 14.

مظاهر أو نتائج لظاهرة التضخم أكثر مما هي أسباب لها وفيما يلي نعرض بإيجاز هذه الأسباب:

– أحد أهم أسباب التضخم يتمثل في التوسع النقدي التي تلجأ إليه الحكومات، حيث تقوم بإحداث عجز في الميزانية أي توسع في الإنفاق العام يمول عن طريق إصدار نقدي وذلك لكون الإيرادات العامة المتاحة من الضرائب والرسوم والقروض العامة لا تغطي الإنفاق العام، ويعتبر هذا السبب عاملا مشجعا لتحقيق عملية التنمية، ففي ظل قصور الإيرادات العادية تلجأ الدولة إلى تمويل مشاريعها بواسطة إصدار نقدي جديد أو توسع في الائتمان المصرفي من طرف البنوك وهذا بالضبط ما يعرف ب "التمويل بالتضخم" ويعتبر هذا السبب من أحد العناصر التي يقوم عليها التعريف المالي للتضخم وعلى خلاف التعريف الاقتصادي الذي يقوم على أسباب هيكلية ترتبط بالبنية الاقتصادية خاصة في البلدان المتخلفة كما سيتم توضيحه لاحقا.

يعود السبب الثاني لعدم توافق كل من العرض والطلب على السلع والخدمات و يكمن هذا الاختلال في زيادة الطلب على مجموع السلع والخدمات الناتجة عن الزيادة في حجم السكان والهجرة من الريف إلى المدينة، دون أن يقابل هذه الزيادة عرض إضافي في السلع والخدمات وهذا ما يدفع الأسعار إلى الارتفاع، وقد يرجع ندرة العرض في بعض الحالات إلى الظروف الطبيعية مثل الكوارث الطبيعية ولكن التضخم في هذه الحالات يكون استثنائيا وظرفيا يزول بزوال هذه الحالة، وفي حالات أخرى يكون عامل الزمن هو المسؤول عن ارتفاع الأسعار المؤقت للسلع وهذا بسبب تخلف إجراءات التعديلية المطلوبة على العرض لمواجهة الطلب.

– يرجع البعض أسباب التضخم إلى عوامل اقتصادية واجتماعية مثل ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج بنسبة تفوق زيادة الإنتاجية يؤدي هذا إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة حيث يحصل خلل بين ما تقدمه عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات، وبين ما تتطلبه هذه العوامل من نفقات وتكاليف، ومن أمثلة هذه العوامل المتسببة رفع أجور العمال (العمالة)

بحيث يترتب على رفع معدلاتها ارتفاع عام في مستوى الأسعار في ظل ثبات مستوى الإنتاج.

و يرى أصحاب هذا التحليل أن أسباب التضخم لا ترجع إلى أسباب نقدية فقط، بقدر ما ترجع إلى أسباب هيكلية تتعلق بالبنيان الاقتصادي، ويحدث التضخم وفق هذا السبب بالنسبة لدول المتقدمة عندما يصل الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل، أما بالنسبة الدول المتخلفة عندما يكون هناك جمود في البنيان الاقتصادي وارتفاع في مستوى تكاليف الإنتاج ...الخ[1].

2- أنواع التضخم:

2-1- معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار: يمكن وفق هذا المعيار تقسيم التضخم إلى نوعين هما:

- **التضخم الظاهر:** ويسمى أيضا بالتضخم المفتوح، وترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.
- **التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثمّ الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية.

2-2- معيار حدة التضخم: ويمكن وفق هذا المعيار التمييز بين ثلاثة أنواع للتضخم كما يلي:

- **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمالة.
- **التضخم غير الجامح:** ويكون أقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية (ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي).

[1]- حلقوم الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 15.

• **التضخم الزاحف:** ويسمى أيضا التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا لا تشكل ضررا اقتصاديا حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقمًا أحاديًا. فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي.

2-3-معيار مصدر الضغط التضخمي: ينقسم التضخم بحسب مكوناته المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسية تشمل:

• **تضخم دفع الطلب:** ينتج التضخم في هذه الحالة ارتفاع مستوى الطلب (الإنفاق الكلي) في المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

• **تضخم دفع النفقة:** في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع (المواد الخام، الوقود، الأجور أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.

• **التضخم المستورد:** عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، ترتفع بشكلٍ كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة[1] أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هياكل الإنتاج المحلي[2].

الفرع الثالث: علاقة التضخم بالبطالة

في هذا السياق نشر البروفيسور (Philips) الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد في عام 1958م دراسة مهمة في مجلة Economica تحت عنوان "العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير

[1]- رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 2021م، ص 10، 13.

[2]- رانيا الشيخ طه، المرجع نفسه، ص 14.

الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957"، وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغير في أجور الساعة للعامل.

وضح فيليبس أن معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة يكونان علاقة عكسية حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن تم الدخول والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في حالات الركود والكساد[1].

ويمكن كتابة الصيغة العامة لمعادلة منحنى فيلبس كما يلي:

$$W_t = à_o + à_1 U_t^{-1}$$

W_t: معدل التغير في الأجور

$à_0$: ثابت يحدد موقع منحنى فيلبس

$à_1$: انحدار (ميل) منحنى فيلبس

U_t^{-1}: مقلوب معدل البطالة في الفترة t

وقد أثبتت صحة هذه العلاقة خاصة خلال نهاية الستينات، ثم جاءت نظريات تشرح هذه العلاقة حيث قام الاقتصادي (ليبسي) Lipsey، سنة 1910م بشرح هذه الفكرة حيث ربط بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات فائض الطلب في سوق العمل، واستنتج أنه كلما زاد فائض الطلب انخفض حجم البطالة وارتفع معدل الأجور والشكل الموالي يمثل منحنى فيلبس الأصلي:

[1]- شلوفي عمير، **العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيلبس في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2015**، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث والدراسات، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة، مج 02، العدد 02، جوان 2017م، ص 4.

الشكل رقم (1) منحنى فيلبس الأصلي

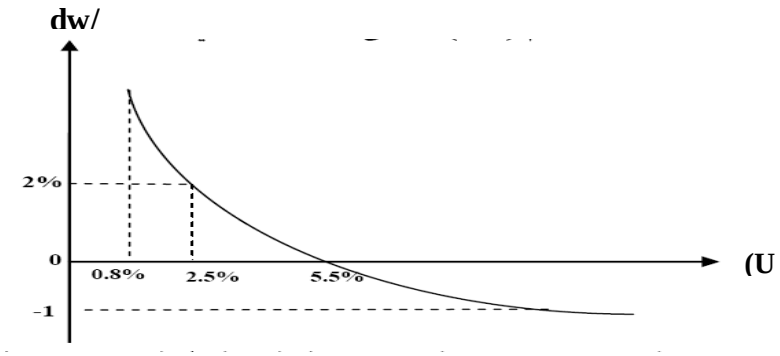

المصدر: إدريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2019/2018م، ص 20.

يوضح الشكل صورة توضيحية للعلاقة العكسية والغير خطية التي تربط المتغيرين، وأن هذه العلاقة تقع ضمن خطي مقاربة، الأول يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة نهائية عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 0.8%، والثاني يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى 1-% عندما يبلغ المعروض من العمل 100%.

ووجد فيلبس أنه إذا كان معدل نمو الإنتاجية (dw/w) هو 2% سنويا فإن وجود معدل البطالة يبلغ 2.5% يتماشى مع تحقيق استقرار الأسعار، وللمحافظة على استقرار الأجور فإنه يتوجب قبول معدل بطالة قدره 5.5%.

سبق فيلبس العديد من المفكرين الذين تطرقوا للعلاقة بين معدل البطالة والتضخم من أمثال johnlaw سنة 1720م[1] و David Hume سنة 1752م و Henry Thornton سنة 1802م بعد ذلك جاءت كتابات كل من JhonStwart Mill و Thomas Attwood التي ظهرت في العشرينيات من القرن التاسع عشر واللذان سلما بفكرة المفاضلة المستقرة للعلاقة، بعد ذلك جاءت دراسة (إرفنج فيشر) سنة 1926م والذي قام بتوفيق إحصائي لبيانات شهرية لتغير

[1]- إدريس زغاد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الأسعار والبطالة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1915-1925م ويرى فيشر أن اتجاه السببية من التضخم إلى البطالة بما أن ارتفاع التضخم يرفع الأرباح ويوفر حافزا لزيادة الإنتاج وبالتالي يتأثر التوظيف والبطالة، كما أكد فيشر أن العلاقة هي بين التضخم والبطالة وليس مستوى السعر الذي ليس له أي علاقة مع التوظيف، لكن النقص المهم في دراسة فيشر هو أن معامل الارتباط 90% مطبق على الفترة 1915-1925م، لكن مخططه يمتد منذ 1903، وخلال الفترة 1903-1915م، كانت البطالة بنفس تقلب الفترة 1915-1925م، لكن التغير في معدل التضخم كان أقل بكثير، مما يعني أن العلاقة غير مستقرة.

كما ظهرت دراستان مستقلتان حول الموضوع في نفس الفترة تقريبا، الدراسة الأولى لـ Dick-Mireaux و J-C-R-Dow سنة 1959م، أما الثانية لـ R-Laurence و Robert-J-Ball في نفس السنة لكن مقال فيلبس هو الذي لفت الانتباه وذلك لأنه ظهر قبلهما ببضع أشهر، بالإضافة إلى أن فيلبس هو الوحيد الذي رسم المنحنى الذي حمل اسمه بعد ذلك، كما أن فيلبس هو أول من ركز على استقرار المنحنى (منحنى فيلبس مستقر لفترة طويلة)، وتم اتخاذه كأداة للسياسة الاقتصادية، سنة 1968م نشر الاقتصادي ميلتون فريدمان مقال بعنوان (Le rôle de Politique monétaire) يوضح فيه ما يمكن للسياسات النقدية فعله وما لا يمكنها فعله، وأوضح أنه لا يمكن للسياسة النقدية اختيار توليفة بين البطالة والتضخم على منحنى فيلبس، في نفس الفترة نشر الاقتصادي Edmund Phelps مقال آخر ينكر فيه المفاضلة الدائمة بين البطالة والتضخم[1].

المطلب الثاني: النفقات العامة

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة وأنواعها

أولا: تعريف النفقات العامة

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ

[1]- إدريس زغاد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.

النفقات العمومية هي النفقات التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانياتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجياتها الإدارية طبقا للتشريع و التراتيب السارية[1].

كما عرفت النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة بهدف إشباع حاجة عامة[2].

ثانيا: أنواع النفقات العامة

1- النفقات العادية والنفقات الاستثنائية: فالنفقات العادية هي التي تتصف بالدورية والثبات ومثاليا أيضا رواتب الموظفين، أما النفقات الاستثنائية تمتاز بعدم دوريتها نظرا لعدم تكرارها كل سنة ومثاليا نفقات الحالات الطارئة وحالات الأزمات والحروب و انتشار الأوبئة الفتاكة وما شبه ذلك.

وتبرز أهمية هذا التقسيم في كونه يمكن الحكومة من تقدير مستويات الإنفاق العام تقديرا سلميا وتدبير ما يلزم من إيرادات عامة لسداد هذا النوع من النفقات، أما النفقات غير العادية فنظرا لطابعها الطارئ والفجائي فهي غالبا ما تسدد من إيرادات غير عادية كاللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي وهذا ما اشتهرت به السياسة المالية التقليدية.

أما السياسة المالية الحديثة فهي على عكس ذلك إذ ترى أنه ليس هناك ما يبرر هذا التمييز حيث أنه يمكن تمويل إحدى النفقتين عادية أو استثنائية من نفس مصادر التمويل.

أكثر من هذا فالنفقات العادية والتي قيل بسنويتها فقدت إلى حد معتبر هذا المنطلق فالدولة أخذت اليوم بإعداد ميزانيتها وفقا لبرامج التنمية الاقتصادية ووفقا لمخططات تنموية

---

[1]- زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، **تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها علي النمو الاقتصادي، للفترة 1999-2014م**، مجلة المالية والأوراق، مخبر الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مج1، العدد2، 30 يونيو 2015م، ص 6، 7.

[2]- بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2011/2010م، ص 10، 11.

قد تتعدى السنة ومن هنا ففكرة الدورية تجعل من الصعب التفرقة بين النفقات العادية وغير العادية لأننا لو نظرنا إلى فترة أطول من فترة سنة ولتكن خمس سنوات مثلا أدى ذلك إلى اعتبار العديد من النفقات غير العادية نفقات عادية وكذلك لو اقتصرت لفترة أقل من سنة لاعتبرنا بعض النفقات العادية غير عادية.

2- النفقات الإدارية والنفقات الرأسمالية: فالنفقات الإدارية أو نفقات التسيير هي النفقات اللازمة لسير الإدارات العامة في الدولة كرواتب الموظفين ونفقات الصيانة وغيرها.

أما النفقات الرأسمالية فهي المتعلقة بالرأسمال الوطني والثروة الوطنية كنفقات التجهيز والإنشاء والتعمير والنفقات الاستثمارية، وهذه النفقات تكون موزعة حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الجدول الملحق بقانون المالية، ويسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء وضوح بارز لنشاط الدولة الاستثماري.

3- النفقات الفعلية والنفقات التحويلية: النفقات الفعلية وهي التي تنفقها الدولة فعليا لأجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة للعمل الإداري وتسيير المرافق العامة كرواتب مستخدمي الدولة وكذا النفقات الموجهة لاقتناء المعدات والآلات، أما النفقات المحولة أو المنقولة فهي التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطني وذلك عن طريق الاقتطاعات الضريبية من الخاضعين لها ليعاد توزيعها على فئات أخرى ومثالها نفقات الإعانات الخيرية، النفقات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي وغيرها.

النفقات المنتجة والنفقات غير المنتجة: المقصود بإنتاجية النفقة هو الحصيلة التي تترتب إنفاقها، لأجل هذا اعتبرت النفقات الاستثمارية التي تؤدي إلى خلق سلع مادية أو فائدة مالية نفقات منتجة بخلاف نفقات مستخدمي الإدارات و نفقات تسيير المرافق العامة التي اعتبرت غير منتجة، شابهها تعد من قبيل النفقات المنتجة لأنه إذا تم الإنفاق على الأفراد فسيقبلون على شراء سلع وخدمات مما يعيد حركية الأموال وبالتالي حركية الاقتصاد الوطني وغيرها من النفقات التي تعد في ظاهرها غير منتجة وهي في الحقيقة أكثر إنتاجية

ولو كان ذلك بطريق غير مباشر[1].

الفرع الثاني: علاقة النفقات العامة بالبطالة

اختلفت المدارس الاقتصادية في تحليل العلاقة بين النفقات العامة والبطالة، ويمكن حصرها فيما يلي:

1- نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين النفقات العامة والبطالة: يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين النفقات العامة والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد دائما في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يشتغل.

2- نظرة المدرسة الكينزية للعلاقة بين النفقات العامة: حسب المدرسة الكينزية يمكن للدولة التقليل من ظاهرة البطالة إلى أقصى الحدود الممكنة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج، مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي وهنا تتدخل الدولة عن طريق اتباع سياسة انفاقية توسعية، حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات، وبالتالي تنشيط الإنتاج، مما يستدعي توفر بعض الشروط منها وجود رأس مال مفعل تجنبا لتأخر العرض الإنتاجي عن الطلب، كل هذه التطورات تساهم في الطلب على العمل الذي بدوره يخفض من معدل البطالة غير أن هذا الانتظار يجب ألا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي

[1]- رياض العابد، **الرقابة المالية على نفقات البلدية**، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، 2014/2013م، ص 17، 20.

إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا والشكل التالي يوضح هذه الآلية[1]:

الشكل رقم (2) أثر الإنفاق العام على البطالة وفقا للمدرسة الكينزية

المصدر: عزري حميد، خوني رابح، **قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مج11، العدد 2، 2018م، ص 188.

3- نظرة المدرسة النقدية للعلاقة بين النفقات العامة والبطالة: يرى رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب شغل، حيث يعتقدون دائما أن الافراط في تطبيق سياسات مالية توسعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام[2].

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وقياسه

[1]- عزري حميد، خوني رابح، **قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مج11، العدد 2، 2018م، ص 188.

[2]- عزري حميد، خوني رابح، مرجع سبق ذكره، ص 187، 188.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي وقياسه

1- تعريف النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا مما أدى إلى صعوبة تحديد معنى له، سواء من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه للتغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، وهذا ناجم لكونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد، لذا هناك تعاريف عديدة للنمو الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي:

يرى (فرانسوا بيرو) François Perroux بأن النمو الاقتصادي: "هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد".

أما (فلامينغ) Flamming R. A فيرى في تعريفه للنمو الاقتصادي: "بأن هذا الأخير يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها".

ويرى (سيمون كوزنيتس) Simon Kuznets بأن النمو الاقتصادي لبلد ما يمكن تعريفه: "كارتفاع في المدى الطويل لقدرة عرض سكانه لتشكيلة موسعة من السلع الاقتصادية بطريقة دائمة، وإمكانية النمو هذه هي مبنية على التقدم التقني والتعديلات المؤسساتية والإيديولوجية المطلوبة وبصفة عامة، فالنمو الاقتصادي هو الزيادة الدائمة في الناتج الإجمالي الصافي، بالعبارة الحقيقية لاقتصاد ما وبالتالي فهو ظاهرة كمية يمكن قياسها، وهو أيضا ظاهرة ذات فترة طويلة"[1].

2- قياس النمو الاقتصادي:

لقد استخدم المختصون عدة مؤشرات لقياس النمو الاقتصادي ولكن المؤشر الأكثر استعمالا هو الناتج الإجمالي الحقيقي (الدخل الحقيقي) الذي يعرّف بأنه القيمة الحقيقية

[1]- مليك محمودي، يوسف بركان، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد السابع، 2016م، ص 261.

للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة سنة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة

2-1- الدخل الوطني: اقترح البعض مؤشر الدخل الوطني أو الناتج الوطني كأساس لقياس النمو الاقتصادي غير أنه لم يقبل من طرف الأوساط الاقتصادية لأن نتائجه لا تعني بالضرورة حدوث نمو.

$$\textbf{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغير في الدخل الوطني بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل الوطني في سنة الأساس}}$$

- هذا المقياس مظلل نتائجه وهمية ولا يعبر عن النمو الاقتصادي الحقيقي لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار نمو السكان، النمو الاقتصادي لا يقتصر فقط على زيادة في الدخل الوطني أو الناتج[1] الوطني وإنما ينبغي أن يترتب على ذلك زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، بمعنى أن نسبة زيادة الدخل الوطني الحقيقي أو الناتج الوطني الحقيقي تفوق نسبة زيادة السكان، زيادة هذا المعدل لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بنسبة أكبر و لا تعني تراجعا اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بنسبة أقل، وبالتالي فإن هذا المقياس لا يعبر على النمو الاقتصادي بل يعبر على نمو الدخل الوطني الاسمي أو الناتج الوطني الاسمي

- الزيادة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني ينبغي أن تكون زيادة حقيقية وليست زيادة اسمية أي استبعاد أثر التضخم.

2-2-الدخل الفردي الحقيقي: لتجاوز نقائص المقياس السابق اقترح المختصون صيغة أخرى تأخذ بعين الاختبار المؤشرين معا الناتج الوطني الحقيقي (مقوما بالسعر الثابت) وعدد السكان، ولقياس معدل النمو الاقتصادي نستخدم الصيغتين التاليتين:

[1]- نيس سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

$$\text{معدل نمو الناتج الحقيقي} = \frac{\text{التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين}}{\text{الناتج الحقيقي لسنة الأساس}}$$

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{معدل نمو الناتج الحقيقي}}{\text{معدل نمو السكان}}$$

يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعا ومصداقية غير أن حسابه تواجهه العديد من المشاكل والمعوقات في البلدان النامية نظرا لعدم دقة المعطيات المرتبطة بإحصائيات السكان والناتج، وهذا ما يجعل عملية المقارنة الدولية غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق التقدير[1].

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

1- النمو التلقائي (الطبيعي):

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

- التقسيم الاجتماعي للعمل
- سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.
- حدوث تراكم لرأس المال.
- تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد.

[1]- نيس سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

2- النمو العابر:

النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدولة النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

3- النمو المخطط:

يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد، وتجلى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية.

ونقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط[1].

الفرع الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة

إن الإطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة توضح من خلال اسهامات الاقتصاديين خاصة في ظل حجم البطالة كبيرة جدا، لكون البطالة تنتج بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة، وبالعكس في حالة ازدهار النشاط الاقتصادي، أما في معناها الاقتصادي تحدث في حالة وجود خلل في سوق العمل أي "اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية والمعروض منه في سوق العمل من

[1]- ولد عمري عبد الباسط، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، 2016/2015م، ص 6، 7.

ناحية أخرى، لذا أوجد الباحثون علاقة عكسية بين المتغيرين النمو الاقتصادي والبطالة وسميت باسم مطورها قانون أوكن (Arthur Okun) والذي يعد من أهم النظريات التي ظهرت ضمن الفكر الاقتصادي ولدراسة إشكالية العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة النمو الاقتصادي قام الاقتصادي الأمريكي أوكن (1929–1980م) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين سنة 1948 و 1960م حيث لاحظ أن أي ارتفاع (Unemployment Rate) بنقطة واحدة (1%) سيصاحبها انخفاض في الناتج الوطني الحقيقي بثلاث نقاط (3%) ليتوصل إلى وجود علاقة خطية عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة من خلال نشره لمقاله المشهور سنة 1962م وعرفت في البداية بعلاقة معامل أوكن أو العلاقة PIB/Chômage، وتم التعبير عن فجوة أوكن بالصيغة التالية:

$$Y_t - Y_t^* = -B\,(CH_t - CH_t^*$$

Y: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الفعلي؛

$\overline{Y}$: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الممكن؛

CH: المعدل الفعلي للبطالة؛

$\overline{CH}$: المعدل الطبيعي للبطالة؛

B: معامل أوكن (Okun)

ويمثل قانون أوكن (Okun) مفهوم مهم في الاقتصاد على المستويين النظري والتجريبي، فمن الناحية النظرية القانون يعبر عن علاقة بين منحنى العرض الكلي ومنحنى (فليبس) (Phillips) ومن الناحية التجريبية معامل أوكن (Okun) يساعد في التنبؤ وصنع السياسات الاقتصادية[1].

[1]– صحراوي جمال الدين، عدوكة لخضر، **النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: تحقيق علاقة أوكن**، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، مج3، العدد 1، ديسمبر 2020م، ص 12.

وهذه تمثل أحد سمات اقتصادات جانب العرض، حيث يزداد الناتج في مرحلة التعافي، بينما في حالة الركود وانخفاض الناتج يزداد معدل البطالة.

ولاشك أن معرفة طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وكذلك قياس الآثار المترتبة من النمو الاقتصادي على البطالة، تعتبر من شروط فهم كيفية التأثير على معدلات البطالة، وذلك على اعتبار أن السياسات الاقتصادية تستهدف تخفيض معدلات البطالة.

كما أكد Zerbo, A على وجود علاقة سلبية بين معدل النمو الاقتصادي والتغير في معدل البطالة، ومع ذلك لا يمكن اعتبار هذه العلاقة مستقرة في الواقع، حيث أن معامل أوكن يحدد تلك العلاقة ويتناقص مع معدل نمو السكان النشيطين، ومتوسط الأجر الحقيقي، ومن ناحية أخرى تتحدد بواسطة عتبة أوكن (Okun's Threshold) والتي تزداد بزيادة معدل نمو القوة العاملة، ومتوسط الأجور الحقيقية، وإجمالي الأرباح الحقيقية، ورسوم الاستيراد وصافي الضرائب على السلع والخدمات، ولذلك تحدث هذه العوامل تغيرات هيكلية في علاقة أوكن Olun's Relationshiq وبالتالي يمكن القول أن التغيرات الهيكلية الخبيثة التي تؤثر في علاقة أوكن، تجعل النمو الاقتصادي لا يؤدي دائما إلى انخفاض معدل البطالة، بعبارة أخرى إذا أدت الديناميكية الاقتصادية إلى إحداث تغييرات هيكلية خبيثة، فإن ذلك يؤثر في علاقة أوكن، ويجعل عتبة أوكن الجديدة أكبر من معدل النمو المتحقق، وبالتالي يزداد معدل البطالة، ولكن يمكن أن يقل معدل البطالة إذا كان معدل النمو الملحوظ أكبر من عتبة أوكن[1].

المطلب الرابع: الاستثمار

الفرع الأول: تعريف الاستثمار وتصنيفاته

أولا: تعريف الاستثمار

[1]– عبد الله محمد الشناوي، **اختبار صلاحية قانون أوكن Okun's Law في حالة الاقتصاد المصري باستخدام منهجية ARDL**، جامعة الزقازيق، بحث منشور على الانترنت: www.zcom.journals.ekb.eg، ص 15.

1- الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد:

الاستثمار هو: تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية. و هو أيضا " تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية".[1].

2- الاستثمار من وجهة نظر المالية:

هو عادة ما ينظر إلى الاستثمار (من قبل رجال الإدارة) على أنه "اكتساب الموجودات المالية، و يصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق و الأدوات المالية المختلفة من أسهم و ودائع ... إلخ".

كما يعرف الاستثمار ماليا أيضا "التضحية بقيم حالية مؤكدة الحدوث مقابل الحصول على قيم محتملة غير مؤكدة الحصول في المستقبل".

ويعرف الاستثمار بأنه "التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار".

3- الاستثمار من وجهة نظر المحاسبة:

تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات و القيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة أو المشتراة من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها و لكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها، و تتمثل في الصنف الثاني من المخطط الوطني للمحاسبة و تنقسم إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة القيم المادية المتمثلة في الممتلكات الطبيعية الحسية المجسدة مثل: الأراضي، المباني، تجهيزات الإنتاج ...الخ.

[1]- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 30.

المجموعة الثانية: مجموعة القيم المعنوية المتمثلة في الممتلكات غير حسية وغير ملموسة مثل: المصاريف الإعدادية، شهرة المحل، براءة الاختراع ...إلخ[1].

"هو التخلي عن أموال يمتلكها في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

-القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

- النقص المتوقع في تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع"[2].

الاستثمار -في لغة الاقتصاد- هو: استخدام الأموال في الإنتاج أو استخدامها لزيادة الدخل، كما يحدث في اقتناء الأسهم والسندات...

ويرى البعض الاستثمار بأنه: ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى في المستقبل أو أن الاستثمار هو تلك العملية الإنتاجية التي توجه فيها جزءا من الدخل إلى إنتاج سلع رأس مالية[3].

ثانيا: تصنيف الاستثمار

1- حسب معيار الزمن: حيث نميز بين ثلاثة أنواع:

1-1- استثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

---

[1]- أحمد نصير، **أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلا ل الفترة: 1990-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014/2013م، ص 13، 14.

[2]- رمضان زياد، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 1998م، ص 13.

[3]- محي محمد سعد، **الاستثمار والأزمة المالية العالمية (دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية)**، المكتب الجامعي الحديث، 2010م، ص 15.

1-2- استثمارات متوسطة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

1-3- استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات[1].

2- حسب معيار الجنسية: و نميز هنا بين نوعين من الاستثمارات هما:

2-1- الاستثمارات الوطنية: هي جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها المواطنون

(المقيمون) داخل و خارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصل، أي استثمارات المواطنين داخل وطنهم (الاستثمار المحلي)، و استثماراتهم في بلدان أخرى (الاستثمار الخارجي الصادر).

2-2- الاستثمارات الأجنبية: و هي جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات.

و يصطلح في الأدب الاقتصادي عن الاستثمارات الأجنبية المالية بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو الاستثمارات الأجنبية في المحفظة. أما الاستثمارات الأجنبية المادية فيصطلح عليها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هي نوعين:

2-2-1- استثمارات أجنبية مباشرة صادرة: تتمثل في الاستثمارات المادية للمواطنين (مؤسسات و أفراد) خارج وطنهم.

2-2-2- استثمارات أجنبية مباشرة واردة: تتمثل في الاستثمارات المادية للأجانب غير المقيمين (مؤسسات و أفراد) في بلد ما[2].

---

[1]- أحمد نصير، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2014/2013، ص 15.

[2]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 39.

2-3- حسب معيار النوعية: يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى:

2-3-1- استثمار حكومي أو العام: ويتمثل في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهو عبارة عن استثمار رأس المال الحقيقي الجديد الذي يتم تحويله أما عن طريق فائض الميزانية أو القروض سواء أكانت داخلية أم خارجية.

2-3-2- استثمار خاص: تطور هذا النوع من المشروع الفردي أو العائلي في نشاط محدد إلى شركات أو مؤسسات تضم عددا من المستثمرين في مختلف الشرائح الاجتماعية يوظفون مدخراتهم في المشاريع الإنتاجية والخدمية[1].

الفرع الثاني: أدوات الاستثمار ومحدداته

أولا: أدوات الاستثمار

أداة الاستثمار هي الأصل الحقيقي أو الأصل المالي الذي يمتلكه المستثمر لقاء الأموال التي يستثمرها، و يصطلح عليها بوسائط الاستثمار و التي يمكن تقسيمها إلى "أدوات استثمار غير قابلة للتداول مثل ودائع التوفير و الودائع لأجل، و أدوات استثمار قابلة للتداول. و يمكن تقسيم النوع الأخير إلى أدوات استثمار مباشر و أدوات استثمار غير مباشر. و أدوات الاستثمار المباشر قد تتداول في سوق النقد مثل أذونات الخزانة و شهادات الإيداع القابلة للتداول و غيرها من أدوات الاستثمار القصير الأجل، كما قد تتداول في سوق رأس المال مثل الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية طويلة الأجل.

و نظرا لارتباط مفهوم الاستثمار بالمدى الطويل، سوف نركز في هذا البحث على الأدوات التي تتميز بطول فترة امتلاكها من حيث المبدأ و إن كانت هناك بعض الاستثناءات.

و تختلف تقسيمات أدوات الاستثمار باختلاف وجهة النظر إليها، فمن المنظور الجغرافي يمكن تقسيمها إلى أدوات داخلية للاستثمار و أدوات خارجية للاستثمار؛ و من منظور

[1]- شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2015/2014م، ص 8، 9.

الجنسية يمكن تقسيمها إلى أدوات وطنية للاستثمار و أخرى أجنبية؛ و من منظور الملكية يمكن التمييز بين أدوات خاصة للاستثمار و أدوات عمومية للاستثمار؛ و من حيث النوع يمكن التمييز أيضا بين الأدوات المادية (الحقيقية) للاستثمار و الأدوات المالية له.

و بهدف تبسيط عرض هذه الأدوات، مع التمييز بينها سنعتمد على المنظور الأخير الذي يميز بين أدوات الاستثمار المادية، و أدوات الاستثمار المالية.

1- الأدوات المادية للاستثمار: و هي عديدة و متنوعة نستعرض أهمها على سبيل الذكر لا الحصر.

المشروعات الاقتصادية: و هي من أكثر أدوات الاستثمار المادي انتشارا، و تتنوع مجالات نشاطاتها بين فلاحية و تجارية و صناعية و خدمية، و من أهم خصائصها أنها تنتج سلعا و خدمات تحقق إشباعا لحاجات الأفراد و المجتمع.

1-1- العقارات: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، و يتم الاستثمار فيها بشكلين:

1-1-1- مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي).

1-1-2- غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات[1].

1-2- السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية و لذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة للقطن في نيويورك و أخرى للذهب في لندن و ثالثة للبن في البرازيل ...الخ. يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبليات أو التعهدات.

المستقبلية و هي: عقد بين طرفين هما منتج السلعة و وكيل أو سمسار غالبا ما يكون مكتب

[1]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 39، 40.

سمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

2- الأدوات المالية للاستثمار: و هي أيضا متنوعة نذكر منها ما يلي:

2-1- الأسهم: السهم هو "وثيقة تسلم لشخص يمتلك حصة من رأسمال شركة تخوله الحقوق المعطاة لكل شريك و نميز بين نوعين من الأسهم: العادية و الممتازة.

2-1-1- الأسهم العادية: يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية، و قيمة دفترية، و قيمة سوقية.

و تتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، و عادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس. أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، بل تتضمن فقط الاحتياطات و الأرباح المحتجزة و علاوة الإصدار فضلا عن القيمة الاسمية للسهم، مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة. و أخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال، و قد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية.

و يستفيد مالك السهم العادي من حصته في الأرباح التي تقرر المؤسسة توزيعها، و له حق التصويت في الجمعية العامة للمؤسسة، و لا يمكن مطالبة المؤسسة التي أصدرته باسترجاع قيمته و إنما يمكن بيعه في السوق الثانوي بقيمته السوقية.

2-1-2- الأسهم الممتازة: السهم الممتاز "يمنح صاحبه حقوقا خاصة، كالأولوية في الحصول على الأرباح و الزيادة في الربح الناتج عن التصفية" و له ثلاثة قيم مثل السهم العادي هي: القيمة الاسمية و القيمة السوقية و القيمة الدفترية[1]، غير أن هذه الأخيرة تحسب بقسمة مجموع القيم الاسمية و علاوات الإصدار للأسهم الممتازة على عدد الأسهم المصدرة، أي أن القيمة الدفترية للسهم الممتاز لا تتضمن الاحتياطات و الأرباح المحتجزة التي قد تظهر في ميزانية المؤسسة المصدرة لهذه الأسهم.

[1]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 40، 41.

2-2- السندات: السند هو وثيقة تثبت تمتع صاحبها بحق معين سواء في ملكية شيء أو في إمكانية تمتعه بخدمات معينة أو أيضا في أن له دينا على شخص طبيعي أو معنوي.

و يعرف السند أيضا بأنه "مستند مديونية طويل الأجل، يعطي لحامله الحق في الحصول على عائد على فترات دورية أو في تاريخ الاستحقاق ... إضافة إلى حق حامل السند في الحصول على أصل المبلغ الذي أقرضه، و ذلك عندما يحل تاريخ استحقاقه".

و السندات أنواع منها السندات لحاملها و السندات الاسمية و السندات الإدنية و السندات الحكومية و سندات الرهن ... الخ. و يمكن تصنيفها من حيث الجهة التي أصدرتها إلى صنفين هما:

2-2-1- السندات التي تصدرها الحكومة: و تسمى بالسندات الحكومية و تمثل " صكوك المديونية متوسطة و طويلة الأجل التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم".

2-2-2- السندات التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية: تعد السندات التي تصدرها منشآت الأعمال بمثابة عقد أو اتفاق بين المنشأة (المقترض) و المستثمر (المقرض). و بمقتضى هذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا إلى الطرف الأول، الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ و فوائد متفق عليها في تواريخ محددة. و قد ينطوي العقد على شروط أخرى لصالح المقرض مثل رهن بعض الأصول الثابتة ضمانا للسداد، أو وضع قيود على إصدار سندات أخرى في تاريخ لاحق. كما قد يتضمن العقد شروطا لصالح المقترض مثل حق استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق[1].

ثانيا: محددات الاستثمار

وهي العوامل المستقلة أو المرتبطة بالاستثمار والتي يمكن أن تؤثر فيه فتميل بالاستثمار نحو الزيادة أو النقصان ومن أهمها:

[1]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 41، 42.

1- سعر الفائدة: ويتقرر سعر الفائدة من قبل السلطات النقدية في الدولة ويملك ذلك البنك المركزي في كل دولة، ومعدل سعر الفائدة يلعب دورا مهما في نظرية رأس المال، والحقيقة أن النظرية الكلاسيكية ركزت على أهمية و دور معدل الفائدة والتي يمكن تلخيصها:

- ينخفض مستوى الاستثمار المرغوب فيه حينما يرتفع معدل الفائدة.
- يرتفع مستوى الادخار المرغوب فيه حينما يرتفع معدل الفائدة .
- يتغير معدل الفائدة لإبقاء الادخار مساويا دائما لحجم الاستثمار.

فالعلاقة الموجودة في هذه النظرية بين الاستثمار والادخار هو: أن ارتفاع معدل الفائدة يقلل من مقدار الاستثمار، ويزيد من مقدار الادخار.

2- الدخل المتوقع: رب العمل يجري إنفاقه الاستثماري على أساس توقع الربح، ويعتمد الدخل المتوقع على العوامل التالية:

- الإنتاجية المادية للآلة الرأسمالية المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع، ومدى تطورها، وخاصة إذا كان هناك طلب كلي مرتفع على السلعة.
- السعر الذي تباع به السلع التي تنتج بمساعدة الآلة الرأسمالية، ويتوقف السعر على ظروف السوق والطلب المستقبلي على السلع المنتجة.
- تكاليف عوامل الإنتاج الأخرى كالأجور وغيرها من التكاليف التي تدفع مقابل استعمال مقادير إضافية من التجهيزات الرأسمالية، ولا تكون العملية الاستثمارية مربحة إلا إذا درت رب العمل دخلا يزيد على كلفة الحصول عليها.

3- الأرباح المتحققة: يعتبر الربح المتحقق للمشروع في أي فترة زمنية مؤشرة ذو أهمية كبرى بالنسبة لحالة الطلب على منتجات المشروع. وبالتالي فإن ارتفاع الربح المتحقق يثير الرغبة في زيادة حجم الاستثمار. بينما انخفاضه يؤدي إلى تأجيل الاستثمار، وربما يكتفي باستبدال المستهلك من رأس المال في المشروع.

كما يحفز الربح المتحقق على الاستثمار، حيث أنه يزيد من قدرة المشروع على الاستثمار، لأن الأرباح المتحققة قد تستخدم في تمويل الاستثمارات الجديدة.

4- توقعات المستثمرين: ويقصد بها الثقة التجارية؛ أي الوضع الاقتصادي المستقبلي لرجال الأعمال. فإن كانت توقعات المستثمرين متفائلة بخصوص الطلب المستقبلي أو بخصوص الأسعار أو بخصوص الأسعار على إنتاج المشروع، يزيد الاستثمار ويحصل التوسع.

وعند وجود انتعاش اقتصادي تزيد الاستثمارات من قبل رجال الأعمال. والعكس يحدث عند التوقعات المتشائمة في حالة الركود الاقتصادي، حيث يقل حجم الاستثمارات خوفا على استثماراتهم؛ لأن الطلب الكلي يتناقص مما يؤثر على حجم الأرباح التي هو مقصد القطاع الخاص.

5- التقدم العلمي والتكنولوجي: التقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى رفع مستوى كفاءة الإنتاج. ورفع كفاءة مستوى الإنتاج، ورفع كفاءة الإنتاج يتمثل عمليا في تحقيق نفس الحجم من الإنتاج بتكاليف أقل، أو تحقيق مستوى أكبر من الإنتاج بنفس مستوى النفقات السابقة. إن المشروعات التي كانت في السابق عديمة الجدوى مكلفة وذات منفعة متدنية تصبح مجدية اقتصاديا. وبذلك مشاريع الاستثمار في هذه الاستثمار في هذه المشروعات. ومجمل القول أن التقدم العلمي والتكنولوجي يرفع قيمة معدل العائد[1].

6- السياسات الاقتصادية: مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة[2].

كما أن القواعد والأساليب و الإجراءات التدابير تقوم بها الحكومة أو الدولة ولابد أن تتسم بالوضوح و الثبات و الاستقرار، إن هناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار على المستوى القومي، وأن هناك مناخ استثمار ينطوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه،

[1]- بن علي عبد الرزاق، **محاضرات مدخل الاقتصاد**، المركز الجامعي الوادي، معهد العلوم التجارية، جامعة حمه لخضر، دار الفرحة للنشر والتوزيع، د.ت، ص 12، 13.

[2]- عبد المجيد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كمي**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003م، ص 5.

وأن سياسات الاستثمار طالما أنها مجموعة من القواعد والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية فإنها تنطوي على عدة أنواع لسياسات الاستثمار وأولويات الاستثمار، وتوزيعه القطاعي والإقليمي وجنسية الاستثمار وملكيته والإستراتيجية الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله، وأن توجهات سياسات الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف، فإن سياسات الاستثمار لابد أن تكون تحفيزية أي تدفع
المستثمرين وقبلهم المدخرين للقنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة في المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة، وأن هناك حاجة لوجود سياسات استثمارية على المستوى القومي تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة وتعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن وتتعمق الحاجة إلى سياسات الاستثمار ذات الكفاءة من منطلق أن آثارها تقع على المجتمع ككل وأن أي خطأ في تصميم السياسة يؤثر على المجتمع ككل، وأن أهداف سياسات الاستثمار تتحدد غالبا في تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن وتحقيق التوظف الكامل وزيادة القيمة المضافة (الناتج القومي).

ويلاحظ انه إذا كانت أهداف سياسات الاستثمار (الأهداف الاقتصادية) لأي مجتمع يمكن أن تتركز في زيادة الدخل القومي بمعدلات متزايدة بالإضافة إلي زيادة القيمة المضافة القومية، وتحقيق التوظف الكامل وتخفيض معدل البطالة بتوفير المزيد من فرص العمل[1].

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار وأهدافه

1- أهمية الاستثمار:

للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدولة تتمثل فيما يلي:

- ✓القدرة على خلق فرص العمل و التقليل من معدلات البطالة.
- ✓اللجوء إلى الاستثمار أدى إلى انخفاض حجم مساعدات الدولية و القروض التي كانت

[1]- سعاد عبد الله محمد عثمان، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار في الاقتصاد السوداني في الفترة (1990-2016)**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، 1440هـ/2018م، ص 28، 29.

✓المصدر الأساسي للتمويل، حيث ثمت دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية.

✓يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر أكثر أمان و فائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.

✓رفع نسبة تكوين رأسمالي (إحدى مصادر رأسمال و الخبرات الإدارية) و تعويض نقص المدخرات في الاقتصاد الوطني.

✓القدرة على نقل الخبرات والتدريب الكوادر الفنية فنيا و إداريا

✓فتح المجال أمام الصناعات المحلية للدخول إلى الأسواق العالمية و الإنتاج بالمواصفات ذات معايير عالية.

✓دعم ميزان المدفوعات.

✓المساهمة الفاعلة في مجالي النمو و التنمية وخصوصا في الدول النامية.

✓يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية

✓يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار القومي، الذي تعانيه الكثير من الدول النامية، وذلك لتمويل عملية التنمية و الاستثمار.

✓نظرا لأنه من الضروري القيام بقدر من الاستثمار و ذلك للحفاظ على نمو اقتصاديات بعيد المدى، فالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته[1].

2- أهداف الاستثمار:

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها

[1]- مريم رواص، **التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2014م**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2015/2014م، ص 9، 10.

الدولة (مثلا إنشاء جامعة أو مستشفى عام...الخ)، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة.

بالرغم من تنوع الاستثمار الخاص والمخاطر المحيطة به، إلا أن المستثمر في هذا الجانب يسعى إلى تحقيق أهداف عديدة وتتلخص فيما يلي:

✓**تحقيق العائد الملائم:** فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار ماليا سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة .من هنا نجد أن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيًدا عن الخسارة.

✓**المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع:** و ذلك من خلال المفاضلة بين المشروعات والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحًا فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

✓**استمرارية الدخل وزيادته:** يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر بوتيرة معينة بعيًدا عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظاً على استمرارية النشاط الاستثماري.

✓**ضمان السيولة اللازمة:** لاشك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما للمصروفات النثرية اليومية تجنباً للعسر المالي[1].

الفرع الرابع: علاقة الاستثمار بالبطالة

ينطلق من فرضية مفادها أن هناك علاقة بين الاستثمار والبطالة، و هذه العلاقة لها وجهين الأول الإيجابي من خلال ما توفره من فرص العمل، أو قد يعمل على تعزيز ظاهرة البطالة في حال تسريح العاملين أو استبدالهم بعمال أجانب.

[1]– اعميري خالد، **أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، 2015/2014م، ص 11، 12.

إن للاستثمار آثارا مباشرة في سوق العمل فهو قد يحدث آثارا إيجابية إذا كان يوفر الوظائف الجديدة على مرحلتين، الأولى أثناء مرحلة الإنشاء و الثانية عند دخول الاستثمار الجديد مجال الإنتاج، كما يكون مثمرا إذا كان المستثمر مهتما بشبكات الأمان الاجتماعية كما حدث في تونس في مشروعات عامة تم بيعها لمستثمرين أجانب، إذ شجعت التعويضات الممنوحة لبعض العاملين على إنهاء الخدمة.

بشكل طوعي و خفضت الحاجة للطرد التام، و في بلدان أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى قام بعض المستثمرين بدفع معونات البطالة كتكاليف اجتماعية.

إن تهيئة جو تنافسي يصاحبها اهتماما بشبكات الأمان الاجتماعية سيؤدي إلى كبح أو بالأحرى تأجيل القرار بالهجرة بما يوفره من فرص عمل و أجور مغرية، إذ يعمل على إيقاف استنزاف الخيرات الوطنية التي تشكو منها البلدان، إلا أنه ذا قد يكون بصورة مؤقتة أي أن فاعلية تأجيل القرار بالهجرة . للكوادر الوطنية يرتبط بعدم لجوء الشركات إلى إغراء و جذب الكوادر خارج أوطانها.

ايجابيات الاستثمار على البطالة:

تعمل الاستثمارات على تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية و زيادة قدراتهم الإنتاجية، و هذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءات الإنتاجية، حيث تؤدي الاستثمارات إلى خلق تكاملات رأسية وأفقية، وتشجيع قيام مشاريع مساندة لتلك الاستثمارات و بالتالي خلق فرص عمل جديدة، فهي ستدفع ضرائب للدولة وستزيد استثماراتها و تخلق فرص عمل جديدة، و نظرا لارتفاع الأجور ستهرب العمالة إليها مما يؤثر على ثبات العمالة الموسمية وإنشاء المشروعات الكثيفة العمالة، وكذلك اختيار التكنولوجيا المناسبة سيؤثر على خلق فرص عمل جديدة وتنوعها، ويمثل جذب و جلب الاستثمارات إلى الدولة علاجا للظواهر غير الصحيحة المتمثلة في

هجرة العقول و الكفاءات و رؤوس الأموال و يكون هذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال و رؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تخرج خارج الاقتصاد الوطني[1].

[1]– بن يحي شيماء، بن خولة نجاة، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على البطالة دراسة حالة في الجزائر من 2000 إلى 2019**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2021/2020، ص 52، 53.

خلاصة الفصل:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري للبطالة من الأمور الضرورية، نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول ولما لها من وزن في برامج التنمية نظرًا لنتائجها وانعكاساتها السلبية في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي بنا إلى التشخيص السليم ومعرفة أسباب ظهورها.

لهذا جاء هذا المبحث كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة، حيث تبين أن أغلب تعاريف الاقتصاديين تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، معتمدين في ذلك على المعايير الذي حددها المكتب الدولي للعمل، ورغم صعوبة قياس حجم البطالة إلا أنه يتبع طريقة واحدة لقياسها. كما وجدنا أن البطالة تختلف أنواعها بحسب العوامل المرتبطة بها.

كذلك وجدنا أنه تم إعداد العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية حول ظاهرة البطالة، محاولين ربطها ببعض المتغيرات التي قد تكون سبب في حدوث البطالة، كالدراسة التي قام بها فيلبس حول العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، والتي لم تستمر طويلا خاصة ببروز أزمة الركود التضخمي في بداية السبعينات، ثم جاء فريدمان فيما بعد ليضيف إسهامًا جديداً، يتمثل في نموذج فيلبس المدعم بالتوقعات وأوضح أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم على المدى القصير فقط، والدراسة التي قام بها أرثن أكيون حول العلاقة العكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على البطالة خلال الفترة(1990-2020)

المبحث الأول: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

المطلب الأول: دراسة تحليلة وصفية لمتغيرات الدراسة

المطلب الثاني: صياغة نموذج الدراسة

المطلب الثالث: تقدير النموذج القياسي

المطلب الرابع: الدراسة الاقتصادية و الاحصائية للنماذج المقدرة

تمهيد:

بعد التحليل النظري لمشكلة البطالة، وبعد دراسة هيكلها وخصائصها في الاقتصاد الجزائري سنحاول في هذه الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة وذلك بإتباع خطوات المنهج الاقتصاد القياسي، ويتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر تأثراً في معدل البطالة، ومدى تأثرها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي معتمدين بذلك على بعض النماذج الاقتصادية (النظريات الاقتصادية) وعلى الدراسات السابقة وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات، وفي هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على البطالة وصياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية وأخيراً يتم محاولة التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة الممتدة (1990-2020).

المبحث الأول: الدراسات السابقة

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

المبحث الأول: الدراسات السابقة

قمنا بجمع وإنتقاء عدة دراسات سابقة والمشابهة لموضوع دراستنا والتي يمكن الإستفادة من نتائجها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية

1- دراسة فارس عارف عيد الصبيحات (2019)[1]: تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير الفساد في الأردن خلال الفترة 1996-2017 واختبار فرضيات دراسة أجريت. وتوزيع التراجع التلقائي تم استخدام طريقة LAG (ARDL).

كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير إيجابي للفساد على معدلات البطالة في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة إيجابية بين التضخم والحكومة الكلية والإنفاق على معدلات البطالة. أظهر اختبار الحدود أن علاقة التكامل طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

أوصت الدراسة بالحاجة إلى العمل على تطوير القوانين و التشريعات ولضمان أن يكون جميع الأشخاص الفاسدين بشدة معاقبة، بالإضافة إلى العدالة في توزيع الثروة، الدخل، تكافؤ الفرص والتعيين، وفقا لمعايير الخبرة والكفاءة ووضع الحق الشخص في المكان المناسب بعيدا عن الحياء والمحسوبية.

2- دراسة صباح فيحان محمود (2017): قام الباحث بدراسة مشكلة البطالة في العراق من خلال دراسة تحليلية قياسية للمدة (2003-2013) حيث اعتبرت البطال من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع العراقي مما جعل الباحث لمحاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على ظاهرة البطالة (معدل التضخم، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، خارج القطاع النفطي، معدل النمو السكاني، الانفاق الاستثماري، الاستثمار المحلي) والأساليب التي تساعد على قياسها والتنبؤ بمسارها كما سعى إلى مجموعة من الأهداف والمتمثلة في محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في العراق ومعرفة أسبابها وبيان

[1]- فارس عارف عيد الصبيحات، **أثر الفساد على معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (1996- 2017)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، 2019م.

أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليها وبناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على هذه الظاهرة وذلك باتباع واس

3- دراسة محمد علي أبو سيف (2015)[1]: هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة ما بين البرامج الحكومية ومعدلات البطالة في الأردن للفترة الواقعة ما بين عام 2004-2014 وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة بمعدل البطالة والبرامج الحكومية التي تم تنفيذها خلال فترة الدراسة وهي (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحور دعم التشغيل والتدريب المهني والتقني والذي يعد أحد المحاور المنبثقة من البرنامج التنموي التنفيذي).

وقد بينت الدراسة وجود علاقة ما بين برنامج الحكومة التي تم تنفيذها ومعدلات البطالة، إذ اتجهت معدلات البطالة نحو الانخفاض نتيجة تنفيذ هذه البرامج خلال فترة الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى توصيات منها: إيجاد مشاريع تنموية لتحفيز النمو الاقتصادي، وتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو العلاج المباشر لخفض معدل البطالة من خلال توفير فرص عمل حقيقية وضبط سوق العمل وتنظيمه والسعي نحو إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بشكل تدريجيا، وضبط عملية الاستخدام في المناطق الصناعية المؤهلة وتوحيد الجهود وزيادة التنسيق بين الأطراف والجهات ذات العلاقة في حل مشكلة البطالة ومساعدة الفئات التي تتأثر بشكل أكبر بقضية البطالة والتركيز على فئة الشباب ما بين (17-24) سنة من خلال توجيهها نحو العمل المهني والحرفي.

4- دراسة ChristimuliaPurnamaTrimurti and Yeyen Komalasari (2014) [2]: إن إشكالية هذه الدراسة متمثلة بفحص العلاقة التجريبية بين البطالة وكل من النمو الاقتصادي والتضخم والحدّ الأدنى للأجور في سبعة محافظات بأندونيسيا خلال الفترة (2004-2012)

[1]- محمد علي أبو سيف، **العلاقة بين البرامج الحكومية معدلات البطالة في الأردن (2004-2014)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2015م.

[2]- ChristimuliaPurnamaTrimurti and Yeyen Komalasari: "**Determinants of Unemployment: Empirical Evidences from 7 Province in Indonesiaè**'' Scientific Research Journal (SCIRJ), Volume 2,Issue 8,2201-2796,Udayana University Dhyana Pura University Bali, Indonesia, August2014.

حيث استخدمت الدراسة مصفوفة الارتباطات البسيطة وطريقة المربعات الصغرى، بالإضافة إلى برنامج (spss18) لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم والحد الأدنى للأجور والبطالة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للنمو الاقتصادي والحدّ الأدنى للأجور على معدلات البطالة في حين كان هنالك أثر معنوي للتضخم على البطالة، وأوصت الدراسة بأنه ينبغي على حكومة أندونيسيا خلق فرص عمل جديدة لخفض معدلات البطالة وزيادة الحد الأدنى للأجور في كل المحافظات لضمان رفاهية العمال في أندونيسيا.

5-دراسة Muhammad Shahid Maqbool, Thir, of Mahmood Abdul Sattar and M.N.Bhalli (2013)[1]: إن إشكالية هذه الدراسة متمثلة في محددات البطالة في باكستان خلال الفترة (1976–2012) حيث هدفت الدراسة إلى استكشاف وتحديد محددات البطالة في باكستان خلال فترة الدراسة وذلك من خلال دراسة العلاقة التجريبية بين البطالة وكل من (السكان والاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم والناتج المحلي الإجمالي)، كما قامت الدراسة باستخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL لاختبار محددات البطالة، وكشفت نتائج هذه الدراسة أن المتغيرات لكل من: الناتج المحلي الإجمالي والسكان والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، تعتبر من المحددات الهامة للبطالة في باكستان على المدى القصير والطويل، وخلصت الدراسة إلى أن النموذج يتمتع بالاستقرار الهيكلي عند مستوى معنوية 5% لاختبار CUSUM و اختبار CUSUMQ.

6- دراسة Muhammad Aamir KHAN and Abdul SABOOR and Sarfraz Ahmad MIAN and Aftab ANWAR, (2013)[2]: سعت هذه الدراسة في معرفة العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبطالة، كما وصفها قانون أوكون، حيث يفترض قانون أوكون

[1]- Muhammad Shahid Maqbool, Thir, of Mahmood Abdul Sattar and M.N.Bhalli '' **Determinats of Unemployment Empirical Evidences from Pakistan**'' , Pakistan Ecnomic and Social Review, volume 51, No. 2, Department Management Sciences, University of the Punjab, Pakistan (Winter 2013).

[2]- Muhammad Aamir KHAN and Abdul SABOOR and Sarfraz Ahmad MIAN and Aftab ANWAR**," Modeling the relationship between GDP And unemployment for Okun's law specific to Pakistan during 1976-2010",**Theoretical and Applied Economics, Volume XX,No.10, University, Montreal, Canada, Rawalpindi, Pakistan (2013).

وجود علاقة سلبية بين حركة معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة من خلال قانون أوكن بباكستان خلال الفترة (1976–2010) كما تم استخدام البيانات السنوية للسلاسل الزمنية خلال الفترة 1976 إلى 2010 واختبار جذر الوحدة و يظهر هذا التحليل التجريبي أن ارتفاع البطالة بنسبة مئوية واحدة يرتبط بانخفاض قدره (0.36%) من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأن البطالة تدرج في قانون أوكن في حوالي (–0.36%) ونمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (2.8%) كما أن قانون أوكن يساعد صانعي السياسة على إنشاء الأفكار الوظيفية لغرض تحسين مستويات المعيشة في أي بلد. وإن العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة تلعب دور أساسيا في التحقيق لصانعي السياسات في توليد أفكار جديدة لزيادة معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي.

7– دراسة Kangni Kpodar (2007)[1]: حول البطالة و تطورات سوق العمل في الجزائر من الدراسات المهمة. الغاية من هذه الدراسة حسب الباحث هو التقصي عن الأسباب الحقيقة التي تقف وراء بقاء معدلات البطالة في الجزائر ضمن المعدلات الأعلى في المنطقة، بين مجموع دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA) والبلدان التي تمر بمر حلة انتقالية في دول الشرق الأوروبي. فهل الارتفاع يتعلق بأداء مؤسسات سوق العمل أم يتأثر بصدمات الاقتصاد الكلي؟ وقد وجد أن الصدمات الاقتصادية الكلية حاسمة في تحديد التغير في معدل البطالة في الجزائر. استخدم في الدراسة البيانات المدمجة (بيانات بانل) و اعتمد على إحصائيات صندوق النقد الدولي (2003) واختار الباحث عينة تتكون من 24 دولة (خارج الجزائر)، منها 10 في منطقة الشرق الأوسط و 14 في دول أوروبا الشرقية، البيانات جاءت سنوية وتخص الفترة 1995–2005 ناقش الباحث من خلال الأدبيات الاقتصادية فئتين رئيسيتين من العوامل الكامنة وراء أداء سوق العمل: مؤسسات سوق العمل

[1] -Kangni Kpodar (2007), **Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries? IMF Working Paper, African Department**، WP/07/210.

والصدمات الاقتصادية الكلية. يرتبط الفئة الأولى بالمؤسسات التي تنظم سوق العمل و كذا الضرائب على العمل. والثاني يركز على نمو الإنتاجية، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومعدلات التبادل التجاري. و اعتمد على هذه العوامل لشرح الفرق في معدلات البطالة بين الجزائر وبلدان أخرى.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية

بالإضافة الى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية والكتب تم الاطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية والأبحاث التي ناقشت موضوع البطالة والتي نذكر منها ما يلي:

1- دراسة محمد بوراس وصابر حاجي (2021)[1]: حاول الباحثان في هذه الدراسة إبراز ظاهرة البطالة على أنها مشكلة اقتصادية التي يمكن أن تهدد أي اقتصاد في العالم، حيث زاد الاهتمام بها من طرف الدول المتقدمة والنامية على السواء، وذلك لنتائجها وانعكاساتها على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه المشكلة وتسعى جاهدة لمحاولة مكافحتها والتخفيف من حدتها.

حيث خلصت الدراسة أن محددات الرئيسية للبطالة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2020 حيث وجدنا أنها تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية أبرزها: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، معدل التضخم، بالإضافة إلى محاولة تحديد طبيعة العلاقة التي تربط البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام المنهج الاقتصادي القياسي حيث وجدما علاقة بين المتغيرات محل الدراسة في المدى الطويل.

[1]- محمد بوراس، صابر حاجي، **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر الفترة (2000-2020)**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، 2021م.

2- دراسة صالح بن علي وآخرون (2021)[1]: حاول الباحثون في هذه الدراسة تحديد أثر المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة في الجزائر، حيث تمّ تقدير العلاقة بين معدل البطالة من جهة، وكل من: معدل التضخم والإيرادات النفطية ومعدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي من جهة أخرى خلال الفترة الممتدة من 1990-2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ولخص الباحثون نتائج الدراسة في ما يلي:

- وجود علاقة طويلة الأجل طردية ومعنوية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.
- هناك علاقة موجبة بين معدل البطالة والايرادات النفطية.
- هناك علاقة سالبة وغير معنوية بين معدل البطالة والاستثمار الأجنبي.
- وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

3- دراسة صاولي مراد وعبد الرحماني فارس (2019)[2]: حاول الباحثان في هذه الدراسة رسم سياسة لمكافحة البطالة لابد أن تقوم على نظرية محددة لتفسير هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها ومن ثَم إيجاد الحلول المناسبة للحد منها، لذلك حاولت هذه الدراسة التطرق لمشكلة البطالة في الجزائر وذلك من المنظور الاقتصادي والقياسي ومن خلال استخدام نموذج خطي يربط العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة السابقة خلال الفترة (1975-2015)، والذي سوف يساعدنا في تقديم اقتراحات بشأن الاستراتيجيات البديلة لخفض مستوى معدلات البطالة في الجزائر وبالتالي تحميل اتجاهاتها المستقبلية. أخيرا خلص الباحثان إلى إعطاء بعض السبل والاستراتيجيات الكفيلة لحد مشكلة البطالة في الجزائر.

[1]- صالح بن علي وآخرون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2019**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2021م.

[2]- صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، **محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج أشعة الارتباط الذاتي (var) خلال الفترة (1970-2015)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، مج13، العدد1، 2019م.

4- دراسة بن نغروزي منير (2018)[1]: بَيّن الباحث في هذه الدراسة أن قضية البطالة في الوقت الحاضر إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها، حيث تعكس تشوهات في كل من جانب العرض والطلب على القوى العاملة نتيجة لعوامل ديمغرافية و اقتصادية و اجتماعية، وتوصل الباحث من خلال النماذج القياسية أن لكل من حجم السكان و قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال طول فترة الدراسة، و تم ملاحظة أنه بعد سنة 2000 و التي تزامنت مع تحسن مداخيل الدولة من الجباية البترولية أن المتغير المفسر خلال فترة 2000-2007 هو الناتج المحلي الحقيقي نظراً لإتباع الجزائر خلال تلك السنوات برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي.

5- دراسة بن قدور علي دحماني نور الهدى (2018)[2]: حاول الباحثان إبراز الهدف الأساسي من هذه الدراسة وهو محاولة قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، وحسب نتائج البحث تبنٌ أن البطالة في الجزائر تتأثر بحجم السكان والإنفاق الحكومي وكذا معدلات التضخم والناتج الداخلي الخام وأسعار الصرف الاسمية وهذا ما خلص إليه التقدير للنموذج المقترح حيث اتضح أن النموذج معنوي، لأن قيمة معامل التحديد والمقدرة بـ 0.98 = 2 دلت على جودة النموذج من الناحية الاحصائية وهذا معناه بأن المتغيرات 98.83% كما أن النموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين ومشكلة الارتباط الذاتي.

6- دراسة طارق بن خليف و محمد بن سليمان (2017)[1]: حاول الباحثان في هذه الدراسة إلى إبراز التداخل والتأثير بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة في

---

[1]- بن نغروزي منير، **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2018/2017م.

[2]- بن قدور علي، دحماني نور الهدى، **دراسة العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (1970-2016)**، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، العدد00، 2018.

الجزائر، وتحليل أسباب تفشي هذه الظاهرة، وذلك من خلال توظيف البيانات الإحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية والبطالة في الجزائر، وقد توصل الباحثان إلى تقدير معدلات البطالة في الجزائر عن طريق أشعة الانحدار الذاتي، ومن خلال هذا النموذج يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو المؤثر الأول المباشر على معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 1980-2013، وليس لحجم السكان ومعدل التضخم أي تأثير عليها، وللوصول إلى نتائج أفضل لابد من رفع من النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي.

7- دراسة بو سليمان زينب (2017)[2]: حاولت الباحثة في هذه الدراسة إبراز قضية البطالة في الوقت الحاضر بأنها إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها، حيث تعكس تشوهات في كل من جانب العرض والطلب على القوى العاملة نتيجة لعوامل ديمغرافية واقتصادية واجتماعية، حيث تم قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، وذلك بعد معالجته من جانبين: جانب خاص بالإطار النظري حول البطالة، وتحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري، وكذا الإطار الخاص بالتعريف بالمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في البطالة، ومن ثم دراسة قياسية في الجانب التطبيقي ببناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة.

وقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة بناء نموذج قياسي، فتبين أنه توجد علاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة خاصة في المدى الطويل وهي علاقة ليست واضحة، كما أنه توجد علاقة موجبة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، وأيضا وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل النفقات العمومية في الجزائر.

---

[1]- طارق بن خليف، محمد بن سليمان، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2014**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، العدد1، 2017م.

[2]- بوسليمان زينب، **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015**، مذكرة مكملة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017م.

8- دراسة سليم مجلخ (2016)[1]: حاول الباحث في هذه الدراسة تحليل وقياس أثر المتغيرات المسرة على المتغير التابع (البطالة)، إضافة إلى تقدير وبناء نموذج يمكننا من تحديد المتغيرات المؤثرة والمحددة للبطالة خلال الفترة 1985-2014، وقد توصل الباحث في الدراسة إلى اختلاف العوامل المحددة للبطالة حسب النظريات الاقتصادية وحسب الدراسات السابقة من الناحية النظرية، أما من الناحية التطبيقية فتوصلت إلى تواجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة وبقية المتغيرات، وعلاقات ذات دلالة إحصائية مختلفة إيجابا وسلبا بين معدل البطالة والمتغيرات الأخرى بالنسبة للتأخيرين.

9- دراسة بن ضيف الله كريمة و عباس كميلية (2014)[2]: حاولتا الباحثتان في هذه الدراسة إظهار مشكلة البطالة في العالم والدول النامية خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لذلك أصبحت من المواضيع الثرية للدراسة والبحث.

حيث عانت منها الجزائر كباقي دول العالم منذ الاستقلال بمختلف مراحله الذي تميز بالتذبذب وكذلك البطالة تتأثر بمتغيرات اقتصادية عديدة ومختلفة حيث يتجسد هذا التأثير بنسب متفاوتة باختلاف مستوى أو درجة العلاقة بين البطالة ومتغير اقتصادي ما، حيث توصلتا الباحثتان في الدراسة إلى تأثر معدلات البطالة في الجزائر في النموذج المتوصل إليه بكل من معدل الزيادة الطبيعية لحجم السكان وبمعدل البطالة للسنة الماضية تتأثر أيضا بالناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم.

10- دراسة سليم عقون (2010): حاول الباحث في هذه الدراسة إبراز مدى تأثير البطالة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر بحيث سعى الباحث خلال هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري، ومعرفة أثر أهم الاصلاحات

---

[1]- سليم مجلخ، **محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، مج13، العدد2، ديسمبر 2016.

[2]- بن ضيف الله كريمة، عباس كميلية، **دراسة تحليلية قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -حالة الجزائر- 1970-2012**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، 2014م.

الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة والوقوف على آفاق سياسة الجزائر في الحد من البطالة، ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة في الجزائر، ومحاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر، حيث قام باستخدام برنامج (EVIEWS) لتقدير واستخراج الاختبارات اللازمة، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن لكل من حجم السكان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال طول فترة الدراسة، بالإضافة إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في النموذج وذلك في الأجل الطويل[1].

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

سنحاول القيام بالتحليل القياسي لظاهرة البطالة وتحديد المتغيرات الاقتصادية (التضخم، النفقات العامة، النمو الاقتصادي، الاستثمار) والتي لها تأثير في معدل البطالة باستخدام الطرق القياسية والاحصائية بالاعتماد على منهجية الحديثة في القياس الاقتصادي والتي تتمثل في كل من المربعات الصغرى.

المطلب الأول: دراسة تحليلة وصفية لمتغيرات الدراسة

سوف نقوم في هذا المطلب بدراسة تحليلية وصفية لمعدلات المتغيرات الاقتصادية التي نحن بصدد دراستها.

الفرع الأول: دراسة تحليلة وصفية لمعدلات البطالة

[1]– سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر –دراسة قياسية تحليلية–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2010م.

الشكل رقم (03): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020.

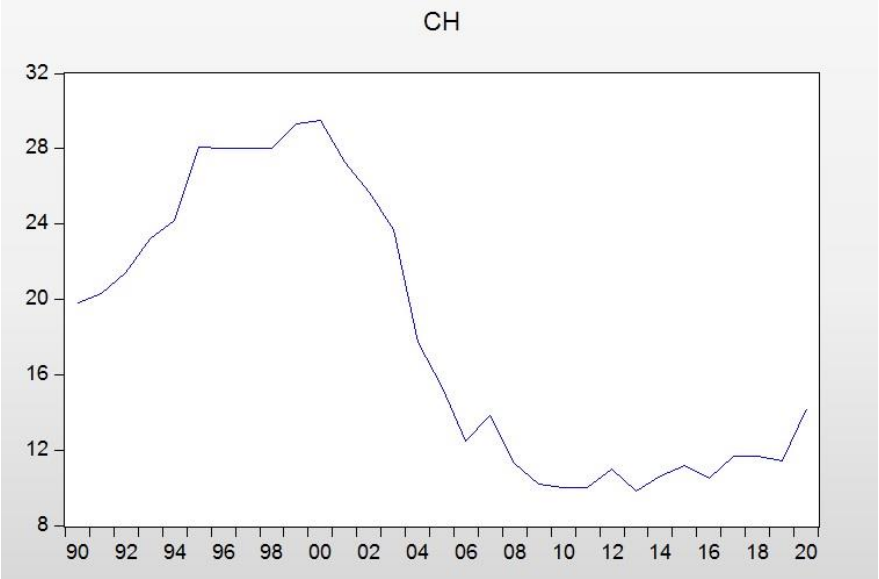

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03)، أن معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 شهدت ارتفاعا مستمرا لتصل إلى أعلى معدل لها سنة 2000 والذي سجل بـ 29.80% ويعود ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها الجزائر والمتمثلة في المديونية الخارجية وأيضا العشرية السوداء والتحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الموجه، وما نتج عنها من أضرار وخيمة والتي أدت بدورها إلى ارتفاع البطالة، أما في الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2020 فشهدت انخفاض مستمر في معدل البطالة والذي سجل أقل انخفاض له سنة 2013 بـ 9.8% وذلك عائد لتحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الجزائر.

ونلاحظ أن تطور معدل البطالة أخذ متوسط حسابي بـ 18.04 وأعلى قيمة قدرة بـ 29.50 وأدنى قيمة هي 9.80 والانحراف المعياري قدر بـ 7.36 ولعدد مشاهدات 31 مشاهدة.

الفرع الثاني: دراسة تحليلة وصفية لمعدلات النمو الاقتصادي

الشكل رقم (04): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

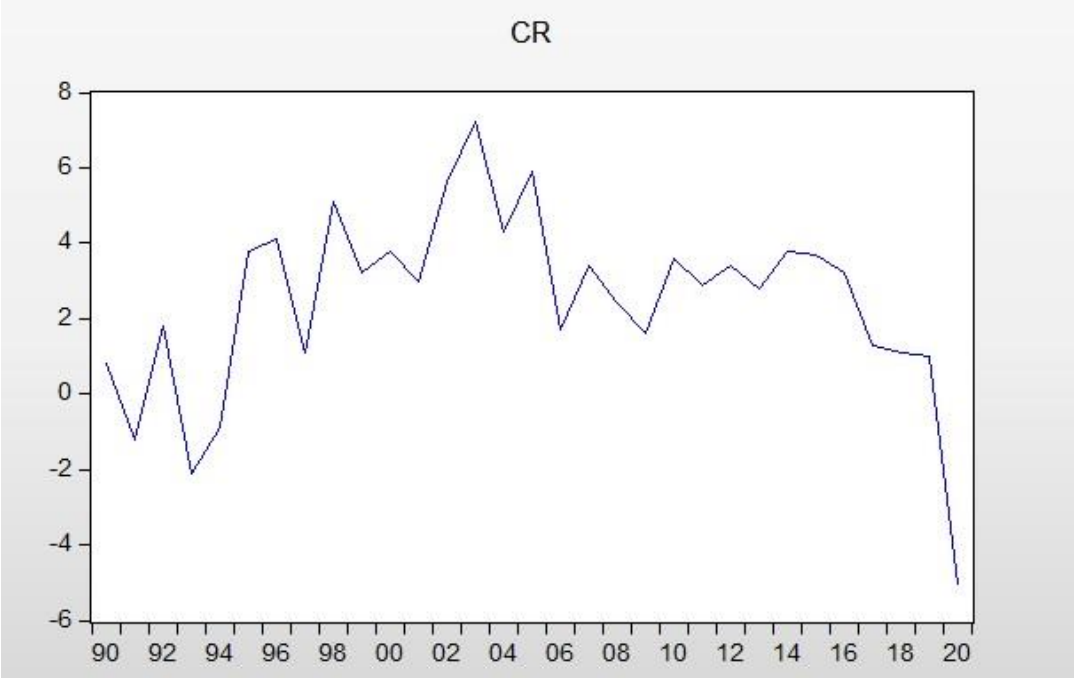

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) ، أنّ معدلات النمو الاقتصادي عرفت تحسنا خلال الفترة 1990- 2003، حيث بلغ سنة 1993 أدنى قيمة له تصل إلى 4.3%-، ويرجع السبب في ذلك إلى استمرار تحسن أسعار البترول، وتزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية ابتداء من سنة 2004 أخذ ينخفض تدريجيا بسبب أن الاقتصاد الجزائري تأثر بشكل غير مباشر بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008.

ونلاحظ أن تطور معدل البطالة اخذ متوسط حسابي بـ 2.46 وأعلى قيمة قدرة بـ 7.2 وأدنى قيمة هي 5.1- والانحراف المعياري قدر بـ 2.47 ولعدد مشاهدات 31 مشاهدة.

الفرع الثالث: دراسة تحليلة وصفية لمعدلات التضخم

الشكل رقم (05): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

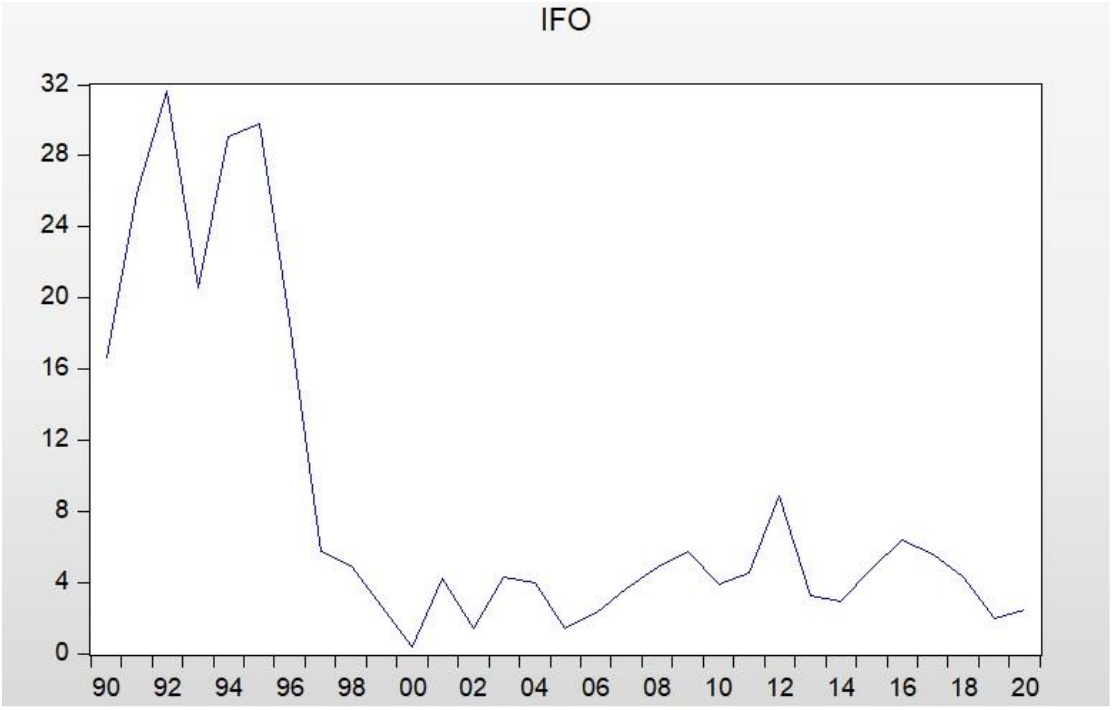

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات التضخم عرفت ارتفاعا كبيرا في عشرية التسعينيات حيث بلغ أكثر من 30% خلال سنة 1992 وهذا بسبب تحرير الأسعار من جهة و تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية الصندوق النقد الدولي مع الجزائر من جهة أخرى كما نلاحظ أيضا الانخفاض الذي شهده عام 1993 إلا أن هذه المعدلات عاودت الارتفاع خلال السنتين المواليتين لتصل إلى 29% و29.8% بسبب رفع الدعم على السلع في أطار برنامج التثبيت الهيكلي وبداية من سنة 1995 نجد أن معدلات التضخم تراجعت لتسجل 29.78% كما واصلت هذه المعدلات في التراجع إلى سنة 1999 حيث بلغت 2.64% وهذا يعود إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

أما الفترة (2000–2014) فنلاحظ إن معدلات التضخم وصلت إلى 0.3% سنة 2000 وهو أدنى معدل تضخم عرفه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بسبب برنامج التعديل الهيكلي ثم في سنة 2001 ارتفع معدل التضخم ليصل إلى 4.2% نتيجة ضخ المزيد من الكتلة النقدية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وباستثناء هذه السنة فإن معدلات التضخم بقيت في حدود مقبولة خلال الفترة (2002–2006) وهذا بسبب تقليص المديونية الخارجية و خدماتها و تحسن ميزان المدفوعات والميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية و نلاحظ أيضا أن سنة 2007 تميزت بعودة قوية للاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم والذي تسارعت وتيرته سنتي 2008 و2009 و هذا يعود إلى ظاهرتين تتمثل الظاهرة الأولى في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية و أما الظاهرة الثانية فتتمثل في ارتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات كما إن المعدلات بقيت مرتفعة خلال سنة 2010 لكنها كانت أقل حدة فلأول مرة منذ خمس سنوات عاد معدل التضخم للانخفاض حيث انتقل من 5.74% سنة 2009 إلى 3.91% سنة 2010 كما ارتفع معدل التضخم سنة 2012 ليصل إلى 8.89% و سبب ذلك يعود إلى الزيادة الكبيرة في الأجور ثم انخفض في السنتين 2013 و 2014 و عاود الارتفاع سنة 2015 تزامنا مع انخفاض سعر النفط بعد سنة 2014 وأما الفترة (2015–2020) فقد عرف معدل التضخم في هذه المرحلة ارتفاعا وصل أقصاه 6.39% سنة 2016.

كما أن تطور معدلات التضخم أخذ متوسط حسابي قدره 8.59 كذلك كانت أعلى قيمة عنده 31.66 وأدنى قيمة هي 0.33 كما أن الانحراف المعياري لهذه المتغيرة قدر ب 9.32 لعدد مشاهدات 31 مشاهدة.

الفرع الرابع: دراسة تحليلة وصفية لمعدلات النفقات العامة

الشكل رقم (06): تطور معدلات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

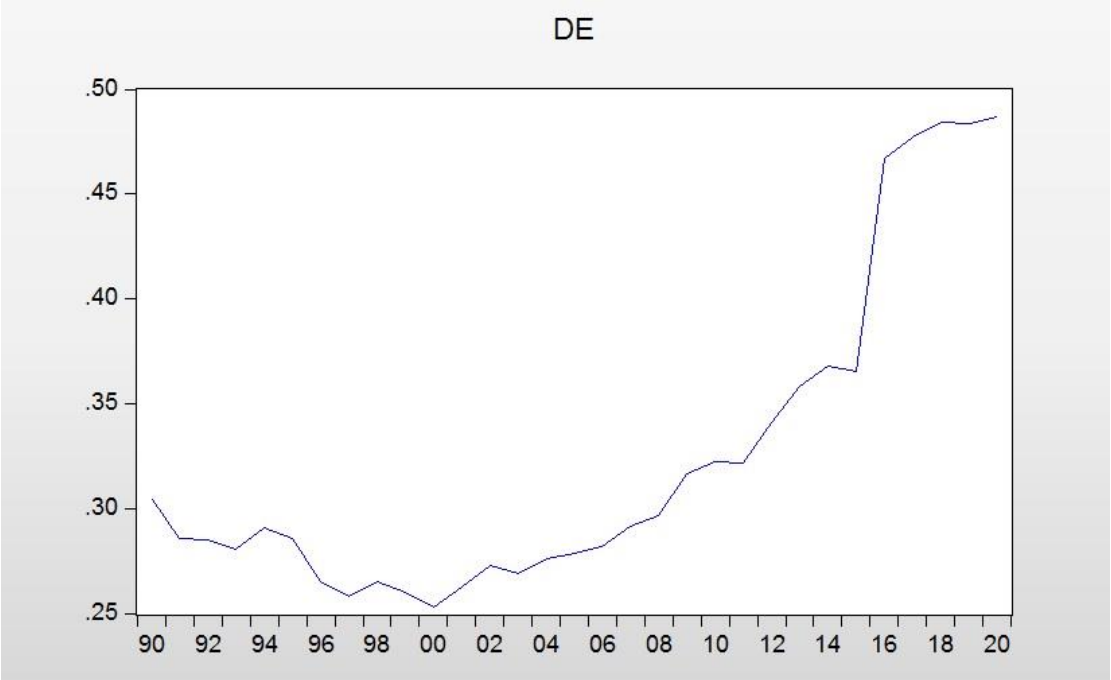

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ تناقص في النفقات العمومية في السنة 1990 من 30% إلى غاية 25% في سنة 2000 و ذلك يعود لتدهور الحالة السياسية في البلاد، ثم يتضح لنا تزايد مستمر إلى غاية سنة 2015 حيث وصلت نسبة الانفاق العام في هذه السنة الى 37% وذلك عائد لعدة أسباب منها الانتعاش الذي عرفته أسعار النفط في هذه الفترة حيث تجاوز سعر البرميل 138.37 دولار في سنة 2008 و حافظ على مستويات جيدة حتى نهاية 2014 و هذا خلق نوع من الربحية المالية للدولة سمحت لها بالتوسع في الانفاق العام بدون مشاكل إضافة إلى تطور الناتج الداخلي الخام خلال تلك السنوات الذي أثر ايجابا على الدخل الفردي و ارتفع حجم الطلب الكلي، ومن أسباب ذلك أيضا سياسات التشغيل المنتهجة و مراجعة الأجور ثم نلاحظ تراجع للنفقات العامة قليلا في السنوات اللاحقة و ذلك بسبب الازمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول لتعود في التزايد إلى غاية سنة 2020 و تصل إلى ذروتها و في هذه الفترة حيث اضطرت الدولة في هذه الحقبة الزمنية

لزيادة النفقات العمومية خاصة في سنتي 2019 و 2020 حيث وصل معدل الانفاق العام الى ما لم يصل له من قبل وصل كحد أقصى إلى 58% و ذلك راجع لارتفاع معدلات التضخم والزيادة في النمو السكاني في تلك الفترة و أيضا دعم الدولة لاقتصادها ومقاومة الأزمة الصحية.

أما احصائيا فنجد أن المتوسط الحسابي لمعدل النفقات العمومية في الجزائر أخذ 0.32 و وصلت أعلى قيمة لها 0.48 و أدنى قيمة كانت 0.25 أما فيما يخص الانحراف المعياري فكان 0.075 لعدد مشاهدات 31.

الفرع الخامس: دراسة تحليلة وصفية لمعدلات الاستثمار

الشكل رقم (07): تطور معدلات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

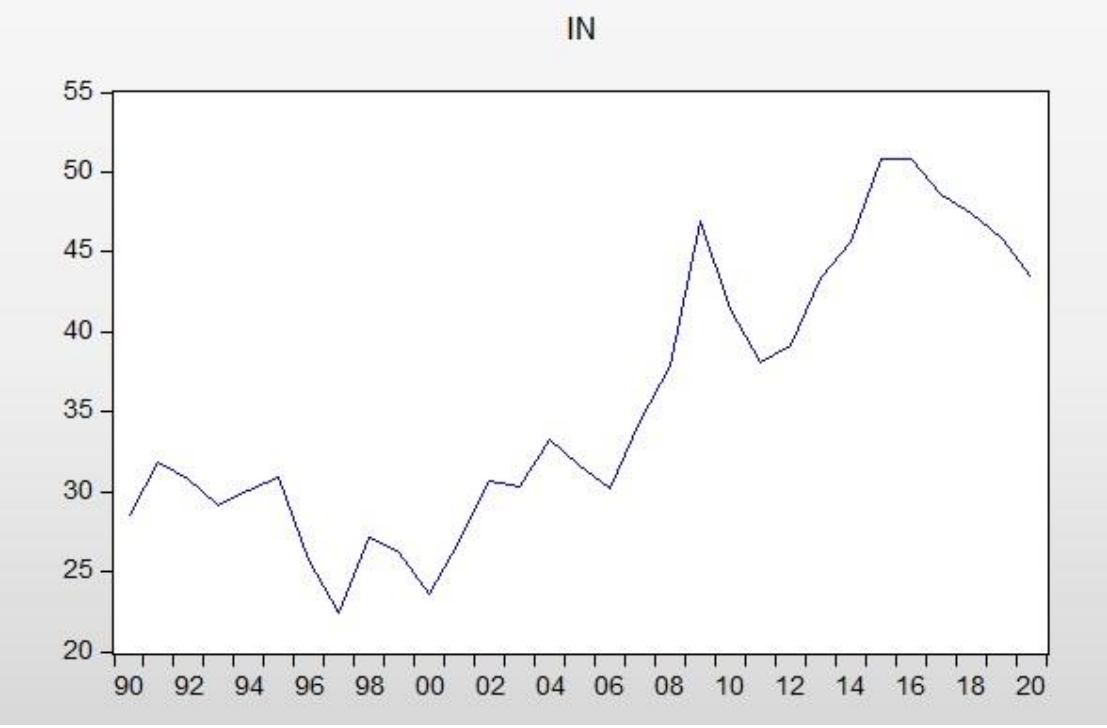

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ أن معدل الاستثمار في الفترة (1990-1997) انخفاضا حيث سجل سنة 1990 معدلا قدره 28.58% وسنة 1997 سجل معدل قدره 22.44% وكان سبب هذا الانخفاض أنه في تلك المرحلة كانت الجزائر تمر بمرحلة العشرية السوداء وتحرير الأسعار

ثم نلاحظ أنه قد ارتفع ليسجل سنة 2009 معدل قدره 46.87% وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول ثم انخفض سنة 2013 ليسجل نسبة قدرها43.41% ثم نلاحظ أن معدل الاستثمار أخذ في الارتفاع من 2013 إلى 2015 حيث سجل 50.78% سنة 2015 وكان ذلك أعلى معدل يسجله الاستثمار في الفترة (1990–2020) ثم نلاحظ أنه ثبت إلى غاية سنة 2018 أما بعد ذلك أخذ بالانخفاض نسبيا وذلك بسبب الأزمة الصحية العالمية.

كما أنه تطور معدلات الاستثمار أخذ متوسط حسابي قدره 35.57 كذلك كانت أعلى قيمة عنده 50.78 وأدنى قيمة هي 22.44 كما أن الانحراف المعياري لهذه المتغيرة قدر ب 8.59 لعدد مشاهدات 31 مشاهدة.

المطلب الثاني: صياغة نموذج الدراسة

بعد حصر عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع (معدل البطالة) من خلال دراستنا النظرية ومن خلال بعض الدراسات السابقة، يتم في هذا المبحث صياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة أو المشكلة المدروسة (البطالة).

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج ، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وبداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

المتغير التابع: البطالة و نرمز له بـ CH

المتغيرات المفسرة :

- معدل التضخم ورمزه IFO
- معدل النمو الاقتصادي ورمزه CR
- معدل النفقات العامة ورمزه DE
- معدل الاستثمار ورمزه IN

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كما يلي:

$$CH = f(IFO, CR, DE, IN)$$

الفرع الأول: النموذج الأول

تكون صيغة النموذج الأول كما يلي:

$$CH = B_0 + B_1 IFO_i + B_2 CR_i + B_3 DE_i + B_4 IN_i + \mu_i$$

حيث أن:

- (i): تمثل الزمن
- CH: تمثل معدل البطالة بـ %
- IFO: تمثل معدل التضخم بـ %
- CR: تمثل معدل النمو الاقتصادي بـ %
- DE: تمثل معدل النفقات العامة بـ %
- IN: تمثل معدل الاستثمار بـ %
- $B_2, B_3, B_4 B_1$:, تمثل معلمات النموذج.

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ ui الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في معدل البطالة لكن يصعب قياسها مثل العوامل النفسية للأفراد أو لأسباب أخرى.

الفرع الثاني: النموذج الثاني

تكون صيغته كما يلي:[1]

$$CH = B_0 + B_1 IFO_i + B_2 PIB_i + B_3 DE_i + B_4 IN_i + \mu_i$$

حيث أن:

[1]– ان الفرق بين النموذج الاول النموذج الثاني هو ان النموذج الاول حذفنا منه النمو الاقتصادي (CR) وتم استبداله في النموذج الثاني بالناتج الاجمالي (PIB).

PIB: تمثل حجم الناتج الاجمالي بـ مليار دينار

الفرع الثالث: النموذج الثالث

قمنا بإدخال اللوغاريتم على النموذج الثاني فتحصلنا على النموذج التالي :

$$LCH = B_0 + B_1 LIFO_i + B_2 LPIB_i + B_3 LDE_i + B_4 LIN_i + \mu_i$$

المطلب الثالث: تقدير النموذج القياسي

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص كما سبق توضيحها وبعد إدخال البيانات في هذا ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي البرنامج، تظهر نتائج تقدير كل من النموذج الاول والثاني والنموذج الثالث.

الفرع الأول: تقدير النموذج الأول

جدول رقم (01): نتائج تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 09:44
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	36.40478	4.384208	8.303616	0.0000
IFO	0.147381	0.084725	1.739524	0.0938
CR	0.563543	0.354586	1.589297	0.1241
DE	40.04497	19.22307	2.083173	0.0472
IN	-0.955856	0.153923	-6.209948	0.0000

R-squared	0.778450	Mean dependent var	18.04516
Adjusted R-squared	0.744365	S.D. dependent var	7.361152
S.E. of regression	3.721824	Akaike info criterion	5.612995
Sum squared resid	360.1512	Schwarz criterion	5.844283
Log likelihood	-82.00142	Hannan-Quinn criter.	5.688389
F-statistic	22.83873	Durbin-Watson stat	0.854510
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews10

و وفقاً للجدول رقم (01) كانت نتائج تقدير النموذج الأول لمعدل البطالة على النحو التالي:

$$CH = 36.40478 + 0.147381IFO_i + 0.563543CR_i + 40.04497DE_i - 0.955856IN_i$$

(8.303616) (1.739524) (1.589297) (2.083173) (-6.209948)

R^2=0.778450 N=31 F=22.83873 $\overline{R^2}$=0.744365 DW=0.854510

ProbF=0.00

حيث أن:

- (.): هي عبارة عن قيم احصائية لـ T
- R^2: معامل التحديد
- $\overline{R^2}$: معامل التحديد المصحح
- N: عدد الشاهدات
- F: احصائية فيشر
- DW: إحصائية داربن واتسون *Durbin Watson*
- Prob: احتمال الخطأ

الفرع الثاني: تقدير النموذج الثاني

جدول رقم (02): نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 09:48
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	43.41981	3.075216	14.11927	0.0000
IFO	-0.283778	0.128267	-2.212398	0.0359
PIB	-8.11E-11	2.39E-11	-3.390100	0.0022
DE	63.43878	18.40421	3.446970	0.0019
IN	-0.299182	0.213174	-1.403463	0.1723

R-squared	0.831437	Mean dependent var	18.04516
Adjusted R-squared	0.805504	S.D. dependent var	7.361152
S.E. of regression	3.246395	Akaike info criterion	5.339657
Sum squared resid	274.0161	Schwarz criterion	5.570946
Log likelihood	-77.76469	Hannan-Quinn criter.	5.415052
F-statistic	32.06116	Durbin-Watson stat	0.794137
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews10

و وفقاً للجدول رقم (02) كانت نتائج تقدير النموذج الثاني لمعدل البطالة على النحو التالي:

$$CH = 43.41981 - 0.283778IFO_i - 8.11PIB_i + 63.43878DE_i - 0.299182IN_i$$

(14.11927) (-2.212398) (-3.390100) (3.446970) (-1.403463)

R^2=0.831437 N=31 F=32.06116 $\overline{R^2}$=0.805504 DW=0.794137

ProbF=0.00

- (.): هي عبارة عن قيم احصائية لـ T

الفرع الثالث: تقدير النموذج الثالث

جدول رقم (03): نتائج تقدير النموذج الثالث

Dependent Variable: LCH
Method: Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 09:56
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	39.62732	9.231753	4.292502	0.0002
LIFO	-0.093214	0.052272	-1.783243	0.0862
LPIB	-1.220146	0.377320	-3.233719	0.0033
LDE	0.838321	0.293040	2.860771	0.0082
LIN	-0.885455	0.391582	-2.261225	0.0323

R-squared	0.863289	Mean dependent var	2.810388
Adjusted R-squared	0.842257	S.D. dependent var	0.414465
S.E. of regression	0.164613	Akaike info criterion	-0.623755
Sum squared resid	0.704529	Schwarz criterion	-0.392466
Log likelihood	14.66820	Hannan-Quinn criter.	-0.548360
F-statistic	41.04564	Durbin-Watson stat	1.092840
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews10

و وفقاً للجدول رقم (03) كانت نتائج تقدير النموذج الثالث لمعدل البطالة على النحو التالي:

$$LCH = 39.6273 - 0.09321LIFO - 1.22014LPIB + 0.83832LDE - 0.885455LIN$$

(4.292502) (-1.783243) (-3.233719) (2.860771) (-2.261225)

R^2=0.8632 N=31 F=41.0456 $\overline{R^2}$=0.84225 DW=1.092840 ProbF=0.00

- (.):هي عبارة عن قيم احصائية لـ T

المطلب الرابع: الدراسة الاقتصادية و الاحصائية للنماذج المقدرة

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بمعدل البطالة في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية كل نموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك انتقاء أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية القياسية.

الفرع الأول: الدراسة الاقتصادية والاحصائية للنموذج الأول

سيتم دراسة النموذج الأول من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية كما يلي:

أولا: الدراسة الاقتصادية

من خلال الجدول رقم (01) السابق نلاحظ ما يلي:

- ✓ بالنسبة لمعامل التضخم (B_1) نلاحظ إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (البطالة) المتغير مفسر (التضخم) وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات مسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير التضخم بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير بـ 0.147381 وحدة، إذا معامل (B_1) لها معنوية اقتصادية.
- ✓ بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي (B_2) نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن علاقة طردية بين متغير التابع (البطالة) ومتغير مفسر وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات مسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية حيث إذا تغير النمو الاقتصادي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير ب 0.563543 وحدة فإن معامل (B_2) ليس له معنوية اقتصادية.
- ✓ بالنسبة لمعامل النفقات العامة (B_3) نلاحظ ان اشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع و المتغير المفسر خلال طول فترة الدراسة حيث إذا تغير معدل النفقات العامة بوحدة واحدة فان معدل البطالة بتغير بـ40.04497 وحدة
- ✓ بالنسبة لمعامل معدل الاستثمار (B_4) نلاحظ أن إشارته سالبة أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع و المتغير المفسر خلال طول فترة الدراسة وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية حيث إذا تغير معدل الاستثمار بوحدة واحدة فان معدل البطالة بتغير بـ 0.955856 وحدة

ثانيا: الدراسة الاحصائية

كما وسبق ذكره فإنه عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية و أخرى معايير إحصائية، وسيتم اختبار النموذج

المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر و معامل التحديد المتعدد، ثم يتم اختبار بعد ذلك مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه، ليتم بعد ذلك اختباره باستعمال المعايير القياسية لهدف اختبار إذا كان النموذج القياسي يحقق الفرضيات السابقة الذكر أم لا، لاكتشاف إن كان هناك المشاكل التي تصادفنا في الاقتصاد القياسي والتي سبق ذكرها.

- **اختبار معنوية المعالم:**

تستخدم إحصائية ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم $H0: B1 = \dots = B4 = 0$

الفرضية البديلة $H1: B0 \neq B1 \neq \dots \neq B5 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية *Prob* وذلك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية T_{cal} نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية أي 5% وبدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي $31 - 5 = 26$ أي: T_{tab}=2.056

جدول رقم (04): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر الأول

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal} *	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت	B0	8.303616	2.056	0.0000
IFO	B1	1.739524	2.056	0.0938
CR	B2	1.589297	2.056	0.1241
DE	B3	2.083173	2.056	0.0472
IN	B4	6.209948	2.056	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءاً على الجدول رقم (01)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

✓ بالنسبة لمعامل متغير الثابت (B_0) نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H0 ونقبل H1 أي أن B_0 معنوي حيث أن أدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0000 وهذا ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%

✓ بالنسبة لمعامل التضخم (B_1) نلاحظ أن القيمة المحسوبة $_{tab}$ أكبر من القيمة المجدولة T_{cal} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H1 ونقبل H0 أي أن B_1 معنوي حيث أن أدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0938 وهذا ما يدل على أنه يمكن قبول معدل التضخم في النموذج عند مستوى معنوية 5%

✓ بالنسبة لمعامل النمو الاقتصادي (B_2) نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{tab} أكبر من القيمة المجدولة T_{cal} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H1 ونقبل H0 أي ان B_2 معنوي حيث ان أدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.1241 وهذا ما يدل على أنه ليس معنوي ولا يمكن قبول معدل النمو الاقتصادي في النموذج عند مستوى معنوية 5% ونقوم باستبداله في النموذج الثاني بحجم الناتج الإجمالي (PIB).

✓ بالنسبة لمعامل النفقات العامة (B_3) نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H0 ونقبل H1 أي أن B_3 معنوي حيث أن

أدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0472 وهذا ما يدل على أنه معنوي يمكن قبول معدل النفقات العامة في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

✓ بالنسبة لمعامل الاستثمار (B_4) نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أقل من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H1 ونقبل H0 أي أن B_4 معنوي حيث أن أدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0000 وهذا ما يدل على أنه معنوي و يمكن قبول معدل الاستثمار في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:**

نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من الجدول رقم (01):

✓ معامل التحديد R^2: إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ 0.8632 و هي قريبة من الواحد حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 86.32 % من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع (البطالة) مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة و المتغيرات المفسرة أما الباقي 13.68% تفسرها عوامل أخرى يتضمنها حد الخطأ μ_i

✓ اختبار فيشر:

كما سبق وأشرنا، يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم :

$$H0: B1 = B2 = B3 = B4$$

فرضية البديلة :

$$H1: B0 \neq 0; B1 \neq 0; B2 \neq 0; B3 \neq 0; B4 \neq 0$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة ب 22.83873 مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F، عند مستوى معنية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F_{n-k-1}^{k} = F_{31-5-1}^{5} = F_{25}^{5} = 2.60$$

و منه نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

كما نلاحظ ان احصائية داربون واتسون (DW) المحسوبة (0.85) اقل من الحد الأدنى(0.94)dL وبالتالي نرفض الفرضية H0 والقائلة انه يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء وعليه فإن النموذج زائف و غير صالح للتقدير.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الأول المقدر، نلاحظ أن كل من معدل التضخم معدل النفقات العامة و معدل الاستثمار له معنوية اقتصادية وإحصائية، بينما معدل النمو الاقتصادي ليس لها معنوية إحصائية، ومع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ربما دل ذلك على إمكانية وجود تعدد خطي بين المتغيرات.

الفرع الثاني: الدراسة الاقتصادية و الإحصائية للنموذج الثاني

سيتم دراسة النموذج الثاني من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية كما يلي:

أولا: الدراسة الاقتصادية

من خلال الجدول رقم (02) السابق نلاحظ ما يلي:

✓ بالنسبة لمعامل التضخم (B_1) نلاحظ إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (البطالة) المتغير مفسر (التضخم) وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات مسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير التضخم بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير ب 0.283778 وحدة، إذا معامل (B_1) لها معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة حجم الناتج الاجمالي (B_2) نلاحظ أن إشارته سالبة أي أن علاقة عكسية بين متغير التابع (البطالة) ومتغير مفسر حيث إذا تغير حجم الناتج الاجمالي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير ب 8.11 وحدة فإن معامل (B_2) له معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لمعامل النفقات العامة (B_3) نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع و المتغير المفسر خلال طول فترة الدراسة حيث إذا تغير معدل النفقات العامة بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يتغير بـ 63.43878 وحدة كما أنه له معنوية اقتصادية.

✓ بالنسبة لمعامل معدل الاستثمار (B_4) نلاحظ أن إشارته سالبة أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع و المتغير المفسر خلال طول فترة الدراسة حيث إذا تغير معدل الاستثمار بوحدة واحدة فإن معدل البطالة بتغير بـ 0.299182 وحدة.

نفسر الإشارة السالبة لكل من الاستثمار والناتج الإجمالي بأن الجزائر تقوم باستغلال ذلك لسنوات سابقة مثلا فنقول أن معدل الاستثمار لهذه السنة له المساهمة في البطالة إلا عن طريق استثمار السنة السابقة.

ثانيا: الدراسة الإحصائية

- اختبار معنوية المعالم:

تستخدم إحصائية ستيودنت لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$H0: B1 = \ldots = B4 = 0$ فرضية العدم

$H1: B0 \neq B1 \neq \ldots \neq B5 \neq 0$ الفرضية البديلة

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية Prob وذلك عند مستوى معنوية 5%

القيمة الجدولية T_{cal} نستخرجها من جدول ستيودنت عند نفس مستوى معنوية أي 5% وبدرجة حرية (n-k) وتساوي $31 - 5 = 26$ أي: T_{tab}=2.056

جدول رقم (5): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر الثاني

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}*	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت	B0	14.11937	2.056	0.0000
IFO	B1	2.212398	2.056	0.0359
PIB	B2	3.390100	2.056	0.0022
DE	B3	3.446970	2.056	0.0019
IN	B4	1.403463	2.056	0.1723

المصدر: من إعداد الطلبة بناءاً على الجدول رقم (02)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

✓ بالنسبة لمعامل متغير الثابت (B_0) نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{cal} اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H0 ونقبل H1 أي ان B_0 معنوي حيث ان ادنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0000 وهذا ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%

✓ بالنسبة لمعامل التضخم (B_1) نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{tab} اقل من القيمة المجدولة T_{cal} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H0 ونقبل H1 أي ان B_1 معنوي حيث أن أدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0359 وهذا ما يدل على أنه يمكن قبول معدل التضخم في النموذج عند مستوى معنوية 5%

✓ بالنسبة لمعامل حجم الناتج الاجمالي (B_2) نلاحظ ان القيمة المحسوبة $_{tab}$ أقل من القيمة المجدولة T_{cal} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H0 ونقبل H1 أي أن B_2 معنوي حيث أن أدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0022 وهذا ما يدل على أنه معنوي و يمكن قبوله في النموذج عند مستوى معنوية 5% .

✓ بالنسبة لمعامل النفقات العامة (B_3) نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{cal} اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H0 ونقبل H1 أي ان B_3 معنوي حيث ان ادنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0019 وهذا ما يدل على أنه معنوي يمكن قبول معدل النفقات العامة في النموذج عند مستوى معنوية 5%

✓ بالنسبة لمعامل الاستثمار(B_4) نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{cal} أقل من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H1 ونقبل H0 أي ان B_4 ليس معنوي حيث ان ادنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.1723 عند مستوى معنوية 5% وهنا ندخل اللوغاريتم للنموذج لتحويله من الخطي إلى الغير خطي و سيكون ذلك في النموذج الثالث.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

✓ معامل التحديد R^2: إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ 0.8314 و هي قريبة من الواحد حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 83.14% من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع (البطالة) مما يدل على ان هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة و المتغيرات المفسرة أما الباقي 16.86% تفسرها عوامل أخرى يتضمنها حد الخطأ μ_i

✓ اختبار فيشر:

فرضية العدم :

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4$$

فرضية البديلة :

$$H1: B0 \neq 0;\ B1 \neq 0;\ B2 \neq 0;\ B3 \neq 0; B4 \neq 0$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة بـ32.06116 مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F، عند مستوى معنية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية :

$$F^k_{n-k-1} = F^5_{31-5-1} = F^5_{25} = 2.60$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

كما نلاحظ ان احصائية داربون واتسون (DW) المحسوبة (0.79) اقل من الحد الادنى dL(0.94) و بالتالي نرفض الفرضية العدمية H0 والقائلة انه يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء ومنه فإن النموذج زائف وغير صالح للتقدير.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الثاني المقدر، نلاحظ أن كل من معدل التضخم و حجم الناتج الاجمالي و النفقات العامة له معنوية اقتصادية وإحصائية، بينما معدل الاستثمار ليس لها معنوية إحصائية، ومع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ربما دل ذلك على إمكانية وجود تعدد خطي بين المتغيرات.

الفرع الثالث: الدراسة الاقتصادية و الاحصائية للنموذج الثالث

سيتم دراسة النموذج الثالث من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية كما يلي:

أولا: الدراسة الاقتصادية

من خلال الجدول الثالث السابق :

✓بالنسبة لمعامل التضخم (B_1) نلاحظ إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (البطالة) المتغير مفسر (التضخم) وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات مسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير التضخم بوحدة واحدة فان معدل البطالة سيتغير ب 0.093214 وحدة، إذا معامل (B_1) لها معنوية اقتصادية.

✓بالنسبة حجم الناتج الاجمالي (B_2) نلاحظ أن إشارته سالبة أي أن علاقة عكسية بين متغير التابع (البطالة) ومتغير مفسر حيث إذا تغير حجم الناتج الاجمالي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير ب 1.220146 وحدة فإن معامل (B_2) له معنوية اقتصادية.

✓بالنسبة لمعامل النفقات العامة (B_3) نلاحظ ان اشارته موجبة أي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع و المتغير المفسر خلال طول فترة الدراسة حيث إذا تغير معدل النفقات العامة بوحدة واحدة فان معدل البطالة بتغير بـ 0.838321 وحدة كما انه له معنوية اقتصادية .

✓بالنسبة لمعامل معدل الاستثمار (B_4) نلاحظ ان اشارته سالبة أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع و المتغير المفسر خلال طول فترة الدراسة حيث إذا تغير معدل الاستثمار بوحدة واحدة فإن معدل البطالة بتغير بـ0.885455 وحدة.

ثانيا: الدراسة الاحصائية

- اختبار معنوية المعالم:

تستخدم إحصائية ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم $H0: B1 = \ldots = B4 = 0$

الفرضية البديلة $H1: B0 \neq B1 \neq \ldots \neq B5 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الثالث من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية Prob وذلك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية T_{cal} نستخرجها من جدول ستيودنت عند نفس مستوى معنوية أي 5% وبدرجة حرية (n-k) وتساوي $31 - 5 = 26$ أي: T_{tab}=2.056.

جدول رقم (06): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر الثالث

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}*	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت	B0	4.292502	2.056	0.0002
IFO	B1	1.783243	2.056	0.0862
PIB	B2	3.233719	2.056	0.0033
DE	B3	2.860771	2.056	0.0082
IN	B4	2.261225	2.056	0.0323

المصدر: من إعداد الطلبة بناءاً على الجدول رقم (03)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

✓بالنسبة لمعامل متغير الثابت (B_0) نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{cal} اكبر من القيمة المجدولة T_{tab}وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H0 ونقبل H1 أي ان B_0 معنوي حيث ان ادنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0002 وهذا ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%

✓بالنسبة لمعامل التضخم (B_1) نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{tab} اقل من القيمة المجدولة T_{cal} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H0 ونقبل H1 أي ان B_1 معنوي حيث ان ادنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0862 وهذا ما يدل على أنه يمكن قبول معدل التضخم في النموذج عند مستوى معنوية 5%

✓بالنسبة لمعامل حجم الناتج الاجمالي (B_2) نلاحظ ان القيمة المحسوبة tab اقل من القيمة المجدولة T_{cal} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H0 ونقبل H1 أي ان B_2 معنوي حيث ان أدنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0033 وهذا ما يدل على أنه معنوي و يمكن قبوله في النموذج عند مستوى معنوية 5% .

✓بالنسبة لمعامل النفقات العامة (B_3) نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{cal} اكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H0 ونقبل H1 أي ان B_3 معنوي حيث ان ادنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0082 وهذا ما يدل على أنه معنوي يمكن قبول معدل النفقات العامة في النموذج عند مستوى معنوية 5%

✓بالنسبة لمعامل الاستثمار (B_4) نلاحظ ان القيمة المحسوبة T_{cal} اقل من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا نرفض فرضية العدم وهي H1 ونقبل H0 أي ان B_4 ليس معنوي حيث ان ادنى مستوى معنوية Prob تساوي 0.0323 عند مستوى معنوية 5% وهنا ندخل اللوغاريتم للنموذج لتحويله من الخطي الى الغير خطي و سيكون ذلك في النموذج الثالث.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

✓معامل التحديد R^2: إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ 0.863289 و هي قريبة من الواحد حيث ان المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 86.32% من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع (البطالة) مما يدل على ان هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة و المتغيرات المفسرة أما الباقي 13.68% تفسرها عوامل أخرى يتضمنها حد الخطأ μ_i.

✓اختبار فيشر

فرضية العدم :

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4$$

فرضية البديلة :

$$H1: B0 \neq 0;\ B1 \neq 0;\ B2 \neq 0;\ B3 \neq 0; B4 \neq 0$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة بـ41.04564 مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F ،عند مستوى معنية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية :

$$F^k_{n-k-1} = F^5_{31-5-1} = F^5_{25} = 2.60$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

كما نلاحظ ان احصائية داربون واتسون (DW) المحسوبة (1.09) محصورة بين الحدين الادنى(dl 0,94) والاقصى (du 1,51) وبالتالى نستنتج ان هذه القيمة موجودة في منطقة اللاقرار(الشك) و للفصل بين وجود ارتباط ذاتي للاخطاء من عدمه نلجأ الى اختبار بروش قودفري(Breush Godefrey) كما موضح في الشكل التالي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.513184	Prob. F(2,24)	0.1021
Obs*R-squared	5.368133	Prob. Chi-Square(2)	0.0683

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 12/31/07 Time: 23:41
Sample: 1990 2020
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.764695	8.819458	-0.200091	0.8431
LIFO	0.028516	0.051177	0.557210	0.5825
LPIB	0.038117	0.361624	0.105404	0.9169
LDE	-0.163122	0.293839	-0.555139	0.5839
LIN	0.145205	0.398404	0.364466	0.7187
RESID(-1)	0.432310	0.210305	2.055633	0.0509
RESID(-2)	0.088064	0.234386	0.375720	0.7104

R-squared	0.173166	Mean dependent var	-1.15E-14
Adjusted R-squared	-0.033543	S.D. dependent var	0.153246
S.E. of regression	0.155795	Akaike info criterion	-0.684873
Sum squared resid	0.582529	Schwarz criterion	-0.361070
Log likelihood	17.61553	Hannan-Quinn criter.	-0.579321
F-statistic	0.837728	Durbin-Watson stat	1.591399
Prob(F-statistic)	0.553063		

المصدر : مخرجات eviews 10

نلاحظ من الجدول أعلاه ان احصلئية f–stat (10%) اكبر من مستوى المعنوية (5%) وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء و عليه فإن النموذج خالي من الارتباط الذاتي و منه فهو صالح للتقدير.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الثالث المقدر، نلاحظ أن كل من معدل التضخم و حجم الناتج الإجمالي و النفقات العامة له معنوية اقتصادية وإحصائية، بينما معدل الاستثمار ليس لها معنوية إحصائية، ومع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ربما دل ذلك على إمكانية وجود تعدد خطي بين المتغيرات.

الفرع الرابع: المفاضلة بين النماذج الثلاثة المقدرة

تتم المفاضلة بين النماذج الثلاثة وفق الجدول التالي:

	$\overline{R^2}$	المعنوية الجزئية	F_{cal}	RSS	DW	معيار Akaike
النموذج الأول	0.744	كلها معنوية ماعدا المتغيرة CR	22.838	360.151	0.854	5.612
النموذج الثاني	0.805	كلها معنوية ماعدا المتغيرة[1] IN	32.061	274.016	0.794	5.339
النموذج الثالث	0.842	كلها معنوية	41.045	0.704	1.092	− 0.623

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النموذج الثالث يتميز عن النماذج الأخرى في:

- R: قيمته مرتفعة عن النموذج الأول والثاني .
- أن المتغيرات كلها معنوية.
- قيمة F_{cal}: نلاحظ ان قيمة F مقبولة على عكس النماذج الاخرى.
- مجموع مربعات البواقي (RSS): قيمته اقل من باقي النماذج الاخرى .
- داربن واتسون (DW): لا يحتوي على مشكل ارتباط ذاتي.
- معيار Akaike: لديه أقل قيمة مقارنة بالنموذج الاول والثاني.

[1] في النموذج الثاني كانت متغيرة الاستثمار غير معنوية لذا قمنا بإدخال اللوغاريتم على النموذج الثاني لنتحصل على النموذج الثالث.

لذا تم اختيار النموذج الثالث يعبر على اثر المتغيرات (التضخم، الناتج الاجمالي، النفقات العامة، الاستثمار) على معدلات البطالة.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بجمع مجموعة من الدراسات السابقة حول موضوعنا وكانت هذه الدراسة أحسن دراسة وفقا لنظرنا، ثم بعد ذلك تطرقنا في المبحث الثاني بالدراسة القياسية لموضوعنا المدروس حيث قمنا بتحليل معدلات البطالة و معدلات المتغيرات الاقتصادية (التضخم، النمو الاقتصادي، النفقات العامة، الاستثمار) وكذلك قمنا بوضع ثلاث نماذج.

بعد تقدير هذه النماذج الثلاثة وصلنا لمرحلة المفاضلة فيما بينهم حيث اخترنا النموذج الثالث لأنه كان أحسن من النموذج الأول والثاني والذي كان يعبر على أثر المتغيرات الاقتصادية المدروسة في هذه الدراسة على معدلات البطالة خلال الفترة (1990-2020).

الخاتمة

إن مشكلة البطالة هي من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم لمالها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وعلى هذا الأساس وُضِعَتْ برامج هادفة لمعالجتها ومن هذا المنطلق حاولنا الإجابة على بعض التساؤلات التي من خلالها نريد التوصل إلى معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على ظاهرة البطالة في الجزائر، وذلك بمعرفة النموذج الأنسب الذي يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

وللإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وللوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاما علينا تقديم الإطار النظري لظاهرة البطالة ومحاولة تحليل تلك الظاهرة في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تطور ظاهرة البطالة في الجزائر وكل من الأجهزة والبرامج التي اتخذتها الدولة لمعالجة ظاهرة البطالة، ومن جهة أخرى محاولة بناء نموذج قياسي لقياس أثر المحددات على معدل البطالة خلال فترة الدراسة 1990-2020 وذلك باستعمال نموذج المربعات الصغرى والمتغيرات المفسرة لها وعليه تم التطرق إلى أهم نتائج دراسة.

أولا: نتائج الدراسة

1.وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة وهي علاقة طويلة الأجل.

2.إنّ معامل التحديد يقدر0.86 أي أن متغيرات الدراسة تفسر86% من البطالة والباقي تفسره متغيرات أخرى.

3.وجود علاقة عكسية بين البطالة والاستثمار أي أن كلما زاد الاستثمار تنخفض البطالة.

ثانيا: اقتراحات

من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات والتي قد نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المدى القصير أو الطويل وهي كالآتي:

1.الخروج من التبعية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ،في صالح خلق فرص العمل ومكافحة ظاهرة البطالة.

2.دعم القطاعات الخاصة وتشجيع الاستثمار لتوفير مناصب عمل.

3.ضرورة شفافية المنظومة الإحصائية الجزائرية للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية.

ثالثا: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر وذلك خلال الفترة 1990-2020، وذلك بعد تقديم تحليل لواقع هذه الظاهرة أو بالأحرى المشكلة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها:

1.اقتراح نموذج عام لحجم ومعدل البطالة يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية.

2.محاولة القيام بدراسة تحليلية قياسية للعلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم.

قائمة

المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1.أحمد بدوي، محمد مصطفى، **معجم مصطلحات القوى العاملة**، نشر مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1984م.

2.راشد البراوي، **الموسوعة الاقتصادية**، نشر دار الشروق، جدة، 1399هـ.

3.رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 2021م.

4.رمضان زياد، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 1998م.

5.عبد المجيد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كمي**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003م.

6.عمر محمد علي محمد، **((مشكلة العطالة))**، نشر المجلس القومي للبحوث، السودان، 1974م.

7.ماهر أحمد، **تقليل العمالة، الاسكندرية**، مصر، الدار الجامعية، د. ط، 2000م.

8.محي محمد سعد، **الاستثمار والأزمة المالية العالمية (دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية)**، المكتب الجامعي الحديث، 2010م.

9.مصطفي عراقي، **البطالة نظرة واقعية .. وحلول عملية، ورقة عمل**، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

ثانيا: محاضرات والرسائل الجامعية

1.أحمد نصير، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3، 2014/2013.

2.اعميري خالد، **أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، 2015/2014م.

3.بن ضيف الله كريمة، عباس كميلية، **دراسة تحليلية قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة حالة الجزائر 1970-2012**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، 2014م.

4.بن علي عبد الرزاق، **محاضرات مدخل الاقتصاد**، المركز الجامعي الوادي، معهد العلوم التجارية، جامعة حمه لخضر، دار الفرحة للنشر والتوزيع، د.ت.

5. بن نغروزي منير، **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2018/2017م.

6.بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2011/2010م.

7.بن يحي شيماء، بن خولة نجاة، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على البطالة دراسة حالة في الجزائر من 2000 إلى 2019**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2021/2020.

8.بوسليمان زينب، **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015**، مذكرة مكملة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017م.

9.حلقوم الحاج، **دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض- سطيف-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2010/2009م.

10. رياض العابد، **الرقابة المالية على نفقات البلدية**، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، 2014/2013م.

11. سعاد عبد الله محمد عثمان، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار في الاقتصاد السوداني في الفترة (1990-2016)**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، 1440هـ/2018م.

12. سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر -دراسة قياسية تحليلية-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2010م.

13. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2015/2014م.

14. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

15. عمار بهاليل نجاح، **البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية -دراسة ميدانية أجريت بولاية قالمة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018/2017م.

16. فارس عارف عيد الصبيحات، **أثر الفساد على معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (1996- 2017)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، 2019م.

17. محمد علي أبو سيف، **العلاقة بين البرامج الحكومية معدلات البطالة في الأردن (2004-2014)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2015م.

18. مريم رواص، **التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2014م**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2015/2014م.

19. نيس سعيدة، **محاضرات في مادة السياسات الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر، 2021/2020.

20. ولد عمري عبد الباسط، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، 2016/2015م.

ثالثا: المجلات والبحوث

1.بلقاضي بلقاسم، **التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، مج2، العدد 28، 2013م.

2. بن قدور علي، دحماني نور الهدى، **دراسة العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (1970-2016)**، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، العدد00، 2018.

3.رحيمي عيسى، قرقاد عادل، **العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف.

4.زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، **تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها علي النمو الاقتصادي، للفترة 1999-2014م**، مجلة المالية والأوراق، مخبر الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مج1، العدد2، 30 يونيو 2015م

5. سليم مجلخ، **محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، مج13، العدد2، ديسمبر 2016.

6.شلوفي عمير، **العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيلبس في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980- 2015**، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والد راسات، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة، مج 02، العدد 02، جوان 2017م.

7. صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، **محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج أشعة الارتباط الذاتي (var) خلال الفترة (1970-2015)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، مج13، العدد1، 2019م.

8.صحراوي جمال الدين، عدوكة لخضر، **النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: تحقيق علاقة أوكن**، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، مج3، العدد 1، ديسمبر 2020م.

9.طارق بن خليف، محمد بن سليمان، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2014**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، العدد1، 2017م.

10. عبد الله محمد الشناوي، **اختبار صلاحية قانون أوكن Okun's Law في حالة الاقتصاد المصري باستخدام منهجية ARDL**، جامعة الزقازيق، بحث منشور على الانترنت: .www.zcom.journals.ekb.eg

11. عزري حميد، خوني رابح، **قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مج11، العدد 2.

12. محمد محمد عياد محمد، **بطالة الجامعيين في مصر (التشخيص العلاج)**، بحث منشور على شبكة العنكبوتية:maed.journals.ekb.eg .

13. مليك محمودي، يوسف بركان، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد السابع، 2016.

14. ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، **البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000م.

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية

1.Muhammad Aamir KHAN and Abdul SABOOR and Sarfraz Ahmad MIAN and Aftab ANWAR," **Modeling the relationship between GDP And unemployment for Okun's law specific to Pakistan during 1976-2010**",Theoretical and Applied Economics, Volume XX,No.10, University, Montreal, Canada, Rawalpindi, Pakistan (2013).

2.ChristimuliaPurnamaTrimurti and Yeyen Komalasari: "**Determinants of Unemployment: Empirical Evidences from 7 Province in Indonesiaè**'' Scientific Research Journal (SCIRJ), Volume 2,Issue 8,2201-2796,Udayana University Dhyana Pura University Bali, Indonesia, August2014.

3.Kangni Kpodar (2007), **Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries? IMF Working Paper, African Department**، WP/07/210.

4.Muhammad Shahid Maqbool, Thir, of Mahmood Abdul Sattar and M.N.Bhalli **" Determinats of Unemployment Empirical Evidences from Pakistan"** , Pakistan Ecnomic and Social Review, volume 51, No. 2, Department Management Sciences, University of the Punjab, Pakistan (Winter 2013).

قائمة الملاحق

ملحق رقم: (01) معدلات البطالة

السنة	معدلات البطالة
1990	19.8
1991	20.3
1992	21.4
1993	23.2
1994	24.2
1995	28.1
1996	28
1997	28
1998	28
1999	29.3
2000	29.5
2001	27.3
2002	25.7
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.5
2007	13.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.8
2014	10.6
2015	11.2
2016	10.5
2017	11.7
2018	11.7
2019	11.4
2020	14.2

المصدر: www.albankaldawli.org

ملحق رقم: (02) معدلات التضخم

السنة	معدل التضخم
1990	16.65
1991	25.88
1992	31.66
1993	20.54
1994	29.04
1995	29.77
1996	18.67
1997	5.73
1998	4.95
1999	2.64
2000	0.33
2001	4.22
2002	1.41
2003	4.26
2004	3.96
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.67
2008	4.85
2009	5.73
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25
2014	2.91
2015	4.78
2016	6.39
2017	5.59
2018	4.26
2019	1.95
2020	2.41

المصدر: www.albankaldawli.org

ملحق رقم: (03) معدلات النمو الاقتصادي

السنة	معدل النمو الاقتصادي
1990	0.8
1991	-1.2
1992	1.8
1993	-2.1
1994	-0.89
1995	3.79
1996	4.09
1997	1.09
1998	5.1
1999	3.2
2000	3.8
2001	3
2002	5.6
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.7
2007	3.4
2008	2.4
2009	1.6
2010	3.6
2011	2.9
2012	3.4
2013	2.8
2014	3.8
2015	3.7
2016	3.2
2017	1.3
2018	1.1
2019	1
2020	-5.1

المصدر: www.albankaldawli.org

ملحق رقم: (04) معدلات النفقات العامة

السنة	معدل النفقات العامة
1990	0.304339
1991	0.285955
1992	0.285304
1993	0.280737
1994	0.290682
1995	0.285499
1996	0.265347
1997	0.258235
1998	0.265185
1999	0.259709
2000	0.252848
2001	0.262742
2002	0.272636
2003	0.268872
2004	0.275938
2005	0.278576
2006	0.281898
2007	0.291372
2008	0.296335
2009	0.316803
2010	0.322437
2011	0.321776
2012	0.340897
2013	0.358508
2014	0.367791
2015	0.365415
2016	0.466959
2017	0.477017
2018	0.484259
2019	0.48342
2020	0.487145

المصدر: www.albankaldawli.org

ملحق رقم: (05) معدلات الاستثمار

السنة	معدلات الاستثمار
1990	28.58
1991	31.84
1992	30.75
1993	29.09
1994	30.08
1995	30.9
1996	25.67
1997	22.44
1998	27.14
1999	26.24
2000	23.56
2001	26.84
2002	30.65
2003	30.34
2004	33.26
2005	31.65
2006	30.17
2007	34.46
2008	37.84
2009	46.87
2010	41.43
2011	38.05
2012	39.15
2013	43.41
2014	45.62
2015	50.78
2016	50.77
2017	48.54
2018	47.41
2019	45.82
2020	43.38

المصدر: www.albankaldawli.org

ملحق رقم: (06) أسعار الناتج الإجمالي

السنة	PIB
1990	265260772059.634
1991	262077641244.759
1992	266795044817.619
1993	261192346850.903
1994	258841624743.386
1995	268677592997.666
1996	279693370199.147
1997	282769997097.51
1998	297191277158.901
1999	306701402636.22
2000	318416410158.415
2001	327995635005.058
2002	346393970221.035
2003	371340821417.329
2004	387314508294.907
2005	410196240995.966
2006	417105948759.253
2007	431174411672.36
2008	441350709274.181
2009	448554629028.17
2010	464855756236.2
2011	478298761774.96
2012	494440238443.97
2013	508124558656.101
2014	527378014089.835
2015	547225711392.972
2016	565284159867.605
2017	574328706428.442
2018	586389609263.439
2019	587490710925.43
2020	585278599255.66

المصدر: www.albankaldawli.org

ملحق رقم: (07) إحصائيات البطالة

	CH
Mean	18.04516
Median	15.30000
Maximum	29.50000
Minimum	9.800000
Std. Dev.	7.361152
Skewness	0.315868
Kurtosis	1.450063
Jarque-Bera	3.618468
Probability	0.163780
Sum	559.4000
Sum Sq. Dev.	1625.597
Observations	31

ملحق رقم: (08) إحصائيات التضخم

	IFO
Mean	8.597097
Median	4.520000
Maximum	31.66000
Minimum	0.330000
Std. Dev.	9.326928
Skewness	1.469771
Kurtosis	3.661603
Jarque-Bera	11.72656
Probability	0.002842
Sum	266.5100
Sum Sq. Dev.	2609.748
Observations	31

ملحق رقم: (09) إحصائيات النمو الاقتصادي

	CR
Mean	2.460645
Median	3.000000
Maximum	7.200000
Minimum	-5.100000
Std. Dev.	2.470590
Skewness	-0.919336
Kurtosis	4.486122
Jarque-Bera	7.219479
Probability	0.027059
Sum	76.28000
Sum Sq. Dev.	183.1144
Observations	31

ملحق رقم: (10) إحصائيات النفقات العامة

	DE
Mean	0.324343
Median	0.290682
Maximum	0.487145
Minimum	0.252848
Std. Dev.	0.075796
Skewness	1.288444
Kurtosis	3.241925
Jarque-Bera	8.652714
Probability	0.013216
Sum	10.05464
Sum Sq. Dev.	0.172352
Observations	31

ملحق رقم: (11) إحصائيات الاستثمار

	IN
Mean	35.57194
Median	31.84000
Maximum	50.78000
Minimum	22.44000
Std. Dev.	8.596586
Skewness	0.375771
Kurtosis	1.819742
Jarque-Bera	2.528859
Probability	0.282400
Sum	1102.730
Sum Sq. Dev.	2217.039
Observations	31